الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١٥**

الاثنين، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريساغا (إكوادور).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.

خطاب السيد ألكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية بيلاروس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه فخامة السيد ألكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية بيلاروس.

اصطحب السيد ألكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية بيلاروس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية بيلاروس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوكاشينكا (تكلم بالروسية): قبل سبعين عاما، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تعلقت البشرية بالأمل بأنه قد ينشأ نظام عالمي عادل، يقوم على أساس التفاهم المشترك والتعاون. ومع ذلك، فإن ما أعقب ذلك – الحرب الباردة – قسم العالم إلى كتلتين متعارضتين. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، أعتقد عديدون أن النزاعات العسكرية وأسباب المجابهة بين الدول ستختفي في نهاية المطاف. ومن دواعي الأسف، أن تلك الآمال لم تتحقق بعد. ومن سوء الطالع أن علينا أن نعترف بأن عالمنا لم يصبح أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به ويدعو إلى الشعور بالارتياح لأغلبية شعوب العالم، بالرغم من الأعمال الكبيرة والجهود الهائلة المبذولة لتنفيذ الخطط الواسعة النطاق للأمم المتحدة.

وفي مؤتمر القمة قبل ثلاثة أيام ،اعتمدنا خطة الأمم المتحدة الطموحة للأعوام الـ ١٥ المقبلة في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتركز تلك الوثيقة الختامية على خمسة مجالات استراتيجية تكتسي أهمية حيوية لنا جميعا وهي تحديدا، الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة. ولم تنشأ تلك المفاهيم من فراغ. فهي مواصلة منطقية للجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وبالرغم من ذلك، تثير تلك الجهود الآن مشاعر متضاربة. نعم، هناك تغييرات معينة، بما في ذلك خفض لمستويات الفقر العالمي، وزيادة في مستوى الحماية وأوجه تحسن في الصحة الأم والطفل وتوسيع لإمكانية الحصول على التعليم. ولكن بالرغم من تلك الإنجازات علينا أن نعترف بأننا لم نحقق تقدما نوعيا لصالح الحضارة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، نرى أن العالم اليوم تجتاحه التحديات الجديدة وتفاقم المشاكل القديمة. وتلك التحديات والمشاكل لا تتعلق بمجال واحد فحسب، بل بالأحرى تتعلق بجميع جوانب النشاط البشري الأكثر أهمية.

أولا، إننا نجابه اليوم بوقائع جغرافية – سياسية ونزاعات عسكرية جديدة على نحو كامل. وتطرق العديد من المتكلمين قبلي لتلك الحقيقة. وازداد التوتر غير المسبوق في العلاقات الدولية. وتتصدر المشهد تهديدات لا حلول لها حتى الآن. وبتركيزه على النزاعات الصغيرة، تغاضى المجتمع الدولي عن بروز جماعات إرهابية عالمية عدوانية.

ويمر كامل نظام الأمن الدولي بأشد الأزمات خطورة. وثمة فقدان للثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة العالمية، وهناك عدم رغبة في التوافق، والعودة إلى عناصر المجابهة الشبيهة للمجابهة بين الكتل التي في الواقع وبشكل أساسي وضعت العالم على شفا حرب جديدة. وتجري محاولات مستمرة لفرض نموذج معين للتنمية على البلدان الأخرى. إلى ماذا يؤدي ذلك؟ ونتيجة للتدخل الأجنبي، وتصدير الثورات الملونة وتغييرات الأنظمة المصطنعة، فإن البلدان التي كانت مستقرة من قبل تنزلق الآن إلى حالة من الفوضى والاضطراب. ويغطى كل ذلك ببريق الديمقراطية. وبدلا من الديمقراطية الموعودة والرخاء، يعاني السكان في تلك البلدان معاناة بالغة أو أجبروا على الفرار. وتحاصر حشود المهاجرين أوروبا في الوقت الحالي. وتلك أيضا أصبحت الآن مشكلة دولية حادة.

وحاليا يعتمد كل واحد منا على الآخر بشكل متزايد. وتحدث الإجراءات التي يتخذها أي بلد آثارا مباشرة على مصالح بلدان أخرى عديدة. ولم تعد توجد بعد الآن بلدان تنعم بالأمان الكامل. وعلينا أن نعترف بصدق بأنه ليس لدينا حاليا نظام فعال للضوابط والموازين. وللأسف، لا يمكن للبلدان التي تدعي القيادة العالمية، أن تهرب من إغراء استخدام القوة والابتزاز الاقتصادي من أجل تعزيز مصالحها بالذات. وأصبح العالم يقترب بصورة خطيرة من التخلي الفعلي عن مبادئ القانون الدولي بصيغتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك السبب أنا على اقتناع عميق بأن المنظمة بحاجة ماسة إلى مناقشة واسعة النطاق لمبادئ تعايش الدول والشعوب في المستقبل. وتطرقت بالفعل لتلك الحالة من قبل، ولكنني أود أن اؤكد مرة أخرى على أنه يجب ألا تصبح المنظمة منتدى لتبادل الاتهامات والمجابهة بين الدول. فلا يوجد أي بديل للحوار. وستعين علينا أن نتعامل مع مشاكلنا بصورة جماعية. وبطبيعة الحال بوسع المرء أن يشيد جدران جديدة ويرسم خطوط تقسيم جديدة، ولكن ذلك لن يؤدي إلى اختفاء مشاكلنا.

وليس الإنسان هو الكائن الحي الوحيد المهم في الطبيعة بالرغم من أنه لا يزال أكثرها أهمية.

مع ذلك، وبالرغم من المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، فضلا عن الدور الذي تؤديه زيادة الوصول إلى المعرفة والعلم والتكنولوجيا، فإن من المفارقات أنه لا يزال هناك تقسيما جديدا ومجحفا للعمل في الوقت الراهن.فالبلدان الغنية تنتج معارف تحرص على خصخصتها، في حين تنتج الكثير من البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل منافع بيئية تُستهلك مجانا. فالمعرفة بوجه عام سلعة يمكن الوصول إليها مجانا، وبعبارة أخرى، لا مجال للاستبعاد فيها من الناحية التقنية أو أن تصبح مكلفة جدا.لكن ولتجنب إمكانية الحصول عليها مجانا، أي لخصخصة تلك السلعة، فقد أنشئت الحواجز المؤسسية، ممثلة في حقوق الملكية الفكرية.

وتنتج بلدان حوض الأمازون أيضا سلعا يتم الحصول عليها مجانا، وهي في هذه الحالة المنافع البيئية التي تنظم المناخ العالمي والتي بدونها تصبح الحياة على كوكب الأرض أكثر سوءا. وبالرغم من ذلك لا تدفع أكثر البلدان المسببة للتلوث البيئي على الصعيد العالمي شيئا مقابل استهلاك تلك المنافع والخدمات البيئية.وقد يعتقد البعض أحيانا أن إنتاج المنافع البيئية خال من التكلفة.لكنه في واقع الأمر قد يكون باهظ التكلفة، ليس من حيث التكاليف المباشرة فحسب، بل أيضا ما نحن بصدد مواصلة التخلي عن هذه المنافع البيئية: أي تكلفة الفرص البديلة. وبهذه المناسبة، يطالب الكثيرون اليوم بأنه ينبغي ألا تستغل موارد النفط في منطقة الأمازون دون ذكر أي أساس أخلاقي لذلك الادعاء.غير أن ذلك ينطوي على تكلفة كبيرة من حيث الحرمان من الحصول على الدخل، وأن كل يوم يمر هناك طفل يحرم من الذهاب إلى المدرسة، وتحرم المجتمعات المحلية من الحصول على مياه الشرب المأمونة أو يتوفى الأشخاص بسبب أمراض يمكن تجنبها تماما، علاوة على الإصابة بأمراض البؤس الحقيقية.وإذا ما تلقينا تعويضا عن استهلاك منافعنا البيئية، فإننا لن نكون بحاجة إلى المساعدات في تمويل التنمية.

وتمثّل الحماية فكرة أساسية أخرى أيضا في أي مناقشة بشأن الاستدامة.ولن تكون هذه الحماية ممكنة في البلدان الفقيرة أو في البلدان ذات الكثافة السكانية الفقيرة، ما لم تسهم بشكل واضح ومباشر في تحسين مستويات معيشة السكان.وكما قال البابا فرانسيس في منشوره الدوري ”المجد لك“: دائما ما يصبح النهج الإيكولوجي نهجا اجتماعيا.فالوصول إلى العلم والتكنولوجيا أمر هام بالنسبة للبلدان الفقيرة في كفاحها ضد تغير المناخ والفقر. وكما ذكر رئيس باراغواي، هوراسيو مانويل كارتيس هارا، قبل لحظات، فإن من المهم الإعلان عن تكنولوجيات قادرة على التخفيف من آثار تغير المناخ وما يترتب عنها من آثار على المنافع العامة العالمية، فضلا عن كفالة الوصول إليها مجانا.

إن هذا التقسيم الدولي للعمل ليس سوى مفارقة تامة. فالسلع التي يمكن الحصول عليها مجانا ينبغي أن تظل بعيدا عن المنافسة من حيث الاستهلاك، وينبغي ألا تكون ذات تكلفة هامشية في حال استهلاكها بواسطة أشخاص إضافيين.وعليه، كلما ازداد عدد الأشخاص المستهلكين لتلك السلعة كلما كان ذلك أفضل.وتلك هي سمة المعارف والعلوم والتكنولوجيا. وكما قال جورج برنارد شو محقا ذات مرة: إن كانت لديك تفاحة ولديّ أنا تفاحة أيضا، ثم تبادلنا هاتين التفاحتين فيما بيننا، فسيكون لدى كل واحد منا تفاحة واحدة.ولكن إن كانت لديك فكرة ولديّ أنا فكرة أخرى ثم تبادلنا معا هاتين الفكرتين، فسيكون لدى كل واحد منا فكرتان.

وعلى النقيض من ذلك، حين تصبح سلعة ما نادرة أو يلحق بها الدمار تدريجيا في سياق استهلاكها – كما هو الحال بالنسبة للمنافع البيئية – فحينئذ ينبغي فرض القيود على الاستهلاك تجنبا لما أسماه غاريت هاردين بمأساة المشاعات. فلماذا لا نفعل ما هو بديهي؟ بل لماذا يحدث على النقيض من ذلك تماما؟ وذلك ليس مشكلة تقنية وإنما مشكلة سياسية. وليس هذا التقسيم الدولي الجديد المجحف للعمل سوى منطق شائه لخصخصة المنافع وتعميم الخسائر على الجميع.ولا شيء يبرر هذا النهج سوى القوة.ولك أن تتصور للحظة واحدة أن الحالة قد انعكست: أي أن البلدان الغنية هي المنتجة للمنافع والخدمات البيئية في حين أن البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل هي المسببة للتلوث.فهل ثمة شك في أنها ستكون قد غزتنا حتى الآن لكي تطالبنا بتقديم تعويضات منصفة لها عن ذلك التلوث؟ وهذا اختلاف مثير للانتباه، غير أنه لا يمكن السيطرة على مشكلة تغير المناخ إلا بتوفر المزيد من العدالة، أي العدالة البيئية في هذه الحالة.وللأسف، وكما قال ثراسيماكوس قبل ما يربو على ٢٠٠٠ عام في حواراته مع سقراط فالعدالة ليست سوى امتياز للأقوى.

وسنجتمع في باريس في نهاية العام ٢٠١٥ في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.وإذا فشلنا في ذلك الاجتماع و لم نتوصل إلى اتفاقات ملزمة بشأن حماية الكوكب الوحيد الذي نعيش فيه فربما يكون ذلك بداية الطريق نحو موت الحضارة.لكن وفيما لو حققنا نجاحا، فسوف نحتفل بالمؤتمر الثاني والعشرين بإصدار بيان بيئي كتب مخطوطته للمرة الأولى القديس فرانسيس الأسيزي في عام ١٢٢٥والذي أعرب عن امتنانه لأشقائه الهواء والسماء، والسحب، والسماء الصافية وجميع الأوقات.

ويحدو إكوادور الأمل وهي تتطلع إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.ونأمل أن تؤدي تلك العملية إلى رفع الحصار وإغلاق القاعدة الحربية في غوانتانامو.ولن يكون ذلك تنازل عن أي سلطة بل انتصار للعدالة ولكرامة الشعب الكوبي.وقد شعرتُ بالحزن حين استمعت إلى قول الرئيس أوباما أنه قد اقترح إنهاء تلك السنوات الـ ٥٠ من الحظر المفروض ليس لكونه انتهاكا للقانون الدولي ولحقوق الشعب الكوبي ولحقوق الإنسان، وإنما لأنه لم يكن فاعلا فحسب.وليس ثمة تنازل عن ذلك: ما دمنا نتكلم عن تحقيق العدالة وصون كرامة الشعب الكوبي بعد ٥٠ عاما من المقاومة البطولية.

ولن تقبل شعوبنا مرة أخرى أبدا التدخل أو فرض الوصاية عليها من أحد .فقد ترسخت في ذاكرتنا انتهاكات وعنف الماضي، على الرغم من أن المطلوب منا نسيان ذلك والتطلع نحو المستقبل فحسب.وتؤيد إكوادور الأرجنتين في حقها السيادي على جزر مالفيناس، كونها من المخلفات الشائنة وغير المقبولة تماما لممارسات الاستعمار في القرن العشرين.ونحن نعترف بدولة فلسطين.وينبغي أن تكون دولة عضوا في المنظمة، وأن تتمتع بكامل العضوية داخل حدودها لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وتأمل إكوادور في تحقيق السلام في كولومبيا وسنقدم لها الدعم في ذلك المسعى.

وتعرب إكوادور أيضا عن تضامنها مع الشعب السوري، نظرا لكونه ضحية نزاع ألحق الدمار بالأسر والمنافع والأشخاص. وقد تجاهلت بعض الدول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية، ما أدى إلى تصاعد العنف.ونأمل في استعادة السلام للشعب السوري، ونكرر التأكيد أنه وحده من يقرر مستقبله.

وتعرب إكوادور عن تقديرها العميق لعلاقاتها مع أفريقيا، ومن المتوقع أن تستضيف مؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية في أيار/مايو ٢٠١٦، الذي دُعِيت إليه جميع البلدان في كلتا المنطقتين.وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ سنستضيف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الذي يعقد مرة واحدة كل ٢٠ عاما. ويتوقع صياغة مشروع الخطة الحضرية الجديدة في ذلك الاجتماع. ونحن على إيمان راسخ بالحق في المدن الشاملة للجميع وذات النمو الحضري المستدام.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نفهم أن الأمم المتحدة، كما قلت في العديد من المناسبات، تجمعنا كلنا معا. وسيتوقف رفاه المجتمع العالمي على مدى تنسيقنا واضطلاعنا بالأعمال بشكل بناء.

إنني لا أريد البتة أن يبدو كلامي كما لو كان تنبؤات، مرة أخرى، في اليوم الثاني من عملنا، ولكن اليوم لا يسعني إلا أن أشعر بأننا نشهد شبح حرب جديدة واسعة النطاق. ويجب ألا نسمح بتحول تلك الرؤية الشريرة إلى حقيقة واقعة.

ناقشنا أمس مسائل مهمة للغاية وخطة مستقبل الأمم المتحدة. ولكن عندما نتحدث عن التنمية المستدامة، قد

يبدو في ذلك إساءة للملايين من الناس، كبارا وصغارا، لأنهم يموتون. وما يجب أن نفعله هو العمل معا واعتماد قرار واحد، قرار واحد فقط، ألا وهو، وضع حد لجميع الحروب والنزاعات المندلعة والتي تدمر الآن كوكبنا.

وفي الختام، أود أن أقتبس من كلام شخصية بارزة أخرى، وهو نيلسون مانديلا. لقد قال المقاتل الذي لم ينكسر في كفاحه من أجل تحقيق العدالة في العالم ذات مرة، ”يحدث أحيانا أن يكون قدَرُ جيل من الأجيال أن يكون عظيما، بوسعكم أن تكونوا ذاك الجيل“.

ويحدوني وطيد الأمل أن يكون ذلك حقا قدر جيلنا. وأنا على ثقة من أننا سنجد القوة والحس السليم للقيام بكل ما يتطلبه الأمر لتغيير العالم إلى الأفضل. فذلك هو الخيار الوحيد أمامنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيلاروس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمدو بُخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطحب السيدمحمدو بُخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدو بُخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بخاري (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة نيجيريا وشعبها، أود أن أهنئ الرئيس وبلده على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفه، السيد سام كاهامبا كوتيسا، وللأمين العام بان كي – مون، اللذين عملا بلا كلل لكفالة صياغة سليمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وللحفاظ على التركيز على المثل العليا للأمم المتحدة والالتزام بها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على زيارته الأخيرة إلى نيجيريا، حيث أجرينا مناقشات مفيدة للغاية.

قبل ٥٥ عاما، بالتمام والكمال تقريبا، وقف سلفي، أول رئيس وزراء لنيجيريا، الحاج أبو بكر تفاوة بليوة، في هذا المحفل ليعلن رغبة نيجيريا في إقامة علاقات ودية مع جميع البلدان والحفاظ عليها. كما أكد للعالم التزام بلدنا باحترام المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

وقد عمل بلدي بما يتماشى مع إيمانه بهذه المبادئ حتى عندما، على سبيل المثال، صدرت ضدنا أحكام في المنازعات الإقليمية مع جيراننا. فقد احترمنا تلك الأحكام والتزمنا بها كدليل على احترام سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة. إن سجل نيجيريا في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يُعلى عليه. وأنا شخصيا أديت، عندما كنت ضابطا شابا في الجيش النيجيري، عدة فترات خدمة في الكونغو ولبنان.

وتسهم نيجيريا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في إثيوبيا وليبريا وسيراليون ودارفور. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتز بمساهماتنا في أنشطة أخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وإصلاح قطاع الأمن.

ويسرنا أن نلاحظ أن معظم البلدان تعهدت بالالتزام بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها إلى جانب وسائل تنفيذها (القرار ١/٧٠). ويأتي ذلك الإطار، الذي يخلف الأهداف الإنمائية للألفية، مقترنا بتطلعات سامية، وإن

جاز لي القول، بافتراضات بطولية. ولكن الأهداف الجديدة تتعلق بالتعاون الواسع النطاق للمجتمع الدولي في مجال التنمية حتى عام ٢٠٣٠، وتستحق الدعم العالمي. وذلك لأن أهداف التنمية المستدامة تجسد آمال وتطلعات الكثيرين في العالم.

وأود أن أشدد على أنه لكي تكون أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت حديثا عالمية حقا، فإنها يجب أن تكون عملية. وفي ذلك الصدد، يجب الوفاء بالهدفين الأساسيين من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلين في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة في إطار شراكة عالمية أعيد تنشيطها تدعمها سياسات وإجراءات ملموسة، كما هو مبين في خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. ولحسن الحظ، فإن هذين الهدفين الأساسيين هما في صلب خطة الإدارة النيجيرية الجديدة تماما. ويجب التأكيد على أن الاستثمار المباشر الأجنبي تكمله، حيثما كان ذلك مناسباً، المساعدة الإنمائية الرسمية، كما هو مبين في خطة عمل أديس أبابا، هما من الشروط الضرورية، وإن لم تكن كافية، للتعجيل بالتنمية في البلدان التي تحاول اللحاق بالركب. وفي ذلك الصدد، أود أن أناشد البلدان الصناعية الوفاء بتعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. فباستثناء المملكة المتحدة، لم تلب بعد جميع البلدان المعنية، حسبما قيل لي، هذا المتطلب الذي اشترطته الأمم المتحدة. وباعتماد أهداف التنمية المستدامة، لدينا الفرصة لتحسين حياة الناس، ليس في العالم النامي فحسب، بل في جميع الدول.

وقد ذكر الأمين العام نفسه قائمة تضم ستة عناصر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ألا وهي الكرامة والرخاء والعدالة والشراكة والكوكب والناس. وكشرط مسبق لتلك العناصر، وبينما نتأمل في التاريخ ونتذكر الأحداث الرهيبة التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، أود أن أقترح عنصرا أساسيا سابعا، ألا وهو السلام.

إن السلام قريب إلى قلوب النيجيريين، لأننا في الخط الأمامي للحرب على الإرهاب. ربما لا تجتذب الحرب التي تشنها جماعة بوكو حرام ضد شعوب نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون نفس قدر الاهتمام العالمي الذي تحظى به الحروب في الشرق الأوسط، ولكن المعاناة هي على نفس القدر والتكلفة البشرية عالية بنفس الدرجة. إن الحرب في منطقتنا دون الإقليمية هي حرب حول القيم، حرب بين التقدّم والفوضى، وبين الديمقراطية وسيادة القانون. وتحتفي بوكو حرام بالعنف الموجه ضد الضعفاء والأبرياء، وتتخفّى للأسف وراء تفسير منحرف للإسلام. إن جماعة بوكو حرام بعيدة عن الإسلام كل البعد.

ويريد العديد من زملائي الموجودين في هذا المحفل أن يعرفوا كيف تعتزم حكومتنا الجديدة معالجة المشاكل الهائلة التي ورثناها. وستنشرح صدور أصدقاء نيجيريا والشركاء المستثمرون الأجانب عندما يعرفون أن الحكومة الجديدة تتصدّى بشكل مباشر للمشاكل التي ورثناها. ونحن عازمون على التصدي لأوجه عدم المساواة الناجمة عن البطالة الهائلة وسياسات الحكومة السابقة التفضيلية لقلة من الأشخاص على حساب الكثيرين. ونحن عازمون على التركيز على التعليم التكنولوجي النوعي من أجل التنمية وإرساء الأساس للرعاية الشاملة للمسنين والمحرومين والعجزة. ولكن الإرهاب هو الآن المشكلة الآنية.

وبناء على ذلك، فإن الحكومة النيجيرية الجديدة، التي أتشرف برئاستها، قد تحرّكت بسرعة لتنفيذ استراتيجية جريئة وقوية لإلحاق الهزيمة بجماعة بوكو حرام. إن نيجيريا وجيرانها – الكاميرون وتشاد والنيجر وبنن – يعملون معاً من أجل مواجهة التهديد المشترك في الإطار الإقليمي للجنة حوض بحيرة تشاد. وقد أنشأنا فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات للتصدي لبوكو حرام وإضعافها وهزيمتها. وقد دفعنا بها بعيداً عن كثير من معاقلها، وقتلنا أو أسرنا العديد من عناصرها

وقادتها وحررنا مئات من الرهائن. ومن أهدافنا الرئيسية إنقاذ فتيات تشيبوك أحياء وسالمات. ونحن نعمل على مدار الساعة لضمان سلامتهن و لم شملهن بأسرهم. ولا تغيب فتيات تشيبوك عن أذهاننا وخططنا أبدا.

ليس الإرهاب بحال من الأحوال الشر الرئيسي أو الوحيد الذي يهدد رفاه المجتمعات ويقوضه في جميع أنحاء العالم. فالفساد والجرائم المالية العابرة للحدود وجرائم الفضاء الإلكتروني، والاتجار بالبشر والأمراض المعدية وتغير المناخ وانتشار الأسلحة، جميعها تحديات كبرى في القرن الحادي والعشرين ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها بشكل جماعي. وأود أن أؤكد من جديد على التزام حكومة نيجيريا الثابت بمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. ويشكل الفساد والجرائم المالية العابرة للحدود بكل المقاييس عوائق تعترض التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق رفاه المواطنين في جميع أنحاء العالم.

إن نيجيريا مستعدة وراغبة في الدخول في شراكة مع الوكالات الدولية وفرادى البلدان على أساس ثنائي لمواجهة الجريمة والفساد. وأدعو المجتمع الدولي على وجه الخصوص إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى تعزيز آليات القضاء على الملاذات الآمنة للعائدات المتأتية من الفساد وضمان عودة الأموال والأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية.

يواجه العالم الآن تحدياً جديداً كبيراً آخر، وهو الاتجار بالبشر. وهو شر قديم اتخذ بُعداً جديداً تماماً وخطيراً، الأمر الذي يهدد بزعزعة العلاقات الدولية. ويحزننا في أفريقيا أن نرى في وسائط الإعلام الدولية مئات الآلاف من الرجال والنساء من مواطنينا القادرين بدنياً الذين يهربون إلى أوروبا، ويموت الآلاف منهم في هذه العملية في الصحراء أو غرقاً في البحر الأبيض المتوسط. وندين بأشد العبارات الممكنة المتجرين بالبشر وسندعم أي تدابير ترمي إلى إلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة. وفي نفس الوقت، نقدر تقديراً عالياً الحكومات الأوروبية، ولا سيما حكومتي إيطاليا وألمانيا، على تفهمها ومعاملتها الإنسانية لأولئك اللاجئين.

واجهت قارتنا في العام الماضي التفشي المروع للإيبولا. ونتقدم بخالص الشكر إلى المجتمع الدولي على الجهود الجماعية التي بذلها لاحتواء هذا المرض الفتاك. ونحن لم نغادر دائرة الخطر بعد، ولكننا نود أن نعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، التي قدّمت بالتعاون مع البلدان المضيفة مساعدة متميزة لوقف انتشار الإيبولا وتقديم الرعاية للمصابين.

وتؤيد نيجيريا تأييداً تاماً الأهداف ١٣ و ١٤ و ١٥ للتنمية المستدامة فيما يتعلق بتغير المناخ. وفي نيجيريا، يهدد البيئة في منطقتنا بصورة حقيقية التصحر وتآكل التربة وتدهورها الذي يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، وسنقترح تحت رعاية لجنة حوض بحيرة تشاد اتباع نهج إقليمي في مكافحة تلك التحديات البيئية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر. وينبغي لمؤتمر القمة ذاك أن تمنح البشرية الأمل في التصدّي للخطر المحدق الذي تواجهه العديد من المجتمعات المحلية في العالم.

إننا نشهد زيادة مروعة في النزاعات التي يؤججها توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبدايةً، سيضمن التنفيذ الصارم لمعاهدة تجارة الأسلحة عدم نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلا بطريقة قانونية. إن مهرّبي الأسلحة والمتجرين بالبشر نوعان شريران يتعين على المجتمع الدولي القضاء عليهما.

وبينما ننخرط في هذه المناقشات السنوية، لا بد أن نذكر أنفسنا بالمبادئ التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل

سنوات مضت، ومنها التعايش السلمي وحق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا السياق، فإن قضية تقرير المصير لشعبي فلسطين والصحراء الغربية التي لم تحل، وهما بلدان اعتبرت الأمم المتحدة أنهما مؤهلان لهذا الحق غير القابل للتصرف، يجب أن تُحل الآن من دون مزيد من التأخير أو العقبات.

يعلّق المجتمع الدولي آماله على حل القضية الفلسطينية من خلال الحل القائم على وجود دولتين، الذي يعترف بالحق المشروع لكل دولة في الوجود بسلام وأمن. وليس لدى العالم مزيد من الأعذار أو الأسباب للتأخير في تنفيذ القائمة الطويلة من قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، وليس لدينا أيضاً الحق الأخلاقي في حرمان أي شعب من الحرية أو تركه إلى ما لا نهاية تحت الاحتلال والحصار.

يبلغ عمر الأمم المتحدة ٧٠ عاماً. وبوصفها منتدى العالم، فبإمكانها أن تُحصي أكثر من ٧٠ إنجازا رئيسيا. ويحدوني الأمل في أن تسيطر خلال الـ ٧٠ عاماً القادمة على المناخ، وتساعد في القضاء على الأمراض المعدية وتنهي النزاعات الرئيسية والمحلية وتقضي بالتالي على مشكلة اللاجئين، وأن تتخذ خطوات هامة نحو الحد من أوجه عدم المساواة الضارة بين الدول وفي داخل الدول، وأن تقضي قبل كل شيء على الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد محمدو بُخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غابون.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بونغو أونديمبا (تكلم بالفرنسية): تنعقد هذه الدورة في وقت تواجه فيه البشرية تحديات عديدة، وبعضها أكثر صعوبة من غيرها. وتتمثل التحديات التي نواجهها بأزمات النزوح والأزمات الإنسانية وأزمات الهجرة والصراعات المهلكة والإرهاب والأزمة الاقتصادية وتغير المناخ والأوبئة. ومن الواضح بأننا، بعد ٧٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ندرك بشكل متزايد الأخطار التي تشكلها هذه الحالات، بالنسبة لنا وللأجيال القادمة على السواء. وهذا يفسر سبب وجودنا وأنشطتنا هنا وفي أماكن أخرى، في إطار الجهود الرامية إلى تنسيق العديد من إجراءاتنا. وتتجه أنظار شعوبنا إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وقد أظهرت منظمتنا، أكثر من أي وقت مضى، أنها منتدى فريد ذو طابع عالمي يتم فيه التعبير بالكامل عن الاهتمامات والتطلعات المتنوعة للبشرية.

ويتيح لنا موضوع هذه الدورة الفرصة لإلقاء نظرة على الكيفية التي تعمل بها منظمتنا. كما يتيح لنا الفرصة لإعداد توقعات وآفاق جديدة لأنشطة المنظمة مستقبلا بجعلها تستند على الركائز الرئيسية لخطتها، وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان. وقد حان الوقت للاعتراف بالطابع المتين للأمم المتحدة وقيادتها، الذي يُعرب عنه من خلال عمل الدول الأعضاء معا باستمرار من أجل إدارة الشؤون الدولية. لقد قمنا معا بتنظيم مكافحة الفقر والأمراض الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛ ونحن الآن نتغلب على فيروس إيبولا.

وقد ناضلنا معا من أجل حقوق الأشخاص المستضعفين، مثل المعوقين والمسنين والشعوب الأصلية والنساء والأطفال بمن فيهم الأرامل واليتامى. وينبغي أن نؤكد، بصورة عابرة، على أن

الجمعية العامة اعتمدت في عام ٢٠١٠، وبناء على مبادرة من غابون، القرار بإعلان اليوم الدولي للأرامل (القرار ١٨٩/٦٥). ولقد التأم جمعنا للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية والاحترار العالمي وغيرها من التهديدات العابرة للحدود. ونحن نعمل معا من أجل الاستجابة بفعالية للعديد من التحديات الناجمة عن الإرهاب وغيرها من التهديدات العابرة للحدود. وقد أحرزنا التقدم معا في مجال العدالة الجنائية الدولية لكي تكون أكثر فعالية في مكافحة الإفلات من العقاب. وبالعمل معا، شجعنا الحوار بين الثقافات والحضارات وعززنا العلاقات بين شعوب العالم وقمنا بتخفيض الحواجز القائمة على الهوية .

ومع ذلك، وعلى الرغم من جهودنا الكثيرة، ظل السلم والأمن الدوليين عرضة للتهديد، كما نشهد في ظهور تحديات جديدة. ويجب على منظمتنا أن تعتمد هيكلا جديدا من أجل التكيف مع البيئة الدولية الجديدة. وقد ظهرت تهديدات جديدة على شكل الإرهاب والقرصنة البحرية والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه والتهريب. وتدعو هذه التهديدات إلى أنواع جديدة من الاستجابات. ويرحب بلدي بوضع مجلس الأمن هذه التهديدات الجديدة قيد نظره. وفي ذلك الصدد أسهمت غابون، عندما كنا عضوا في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١، في اعتماد القرار التاريخي بشأن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين (قرار مجلس الأمن ١٩٨٣ (٢٠١١))

ومن هذا المنطلق، أود أن أشير إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا (S/PRST/2010/6). وبناء على مبادرة من غابون وألمانيا، اتخذت الجمعية العامة، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، قرارا بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية (القرار ٣١٤/٦٩). وقد أسعدني العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار، الذي يعكس مستوى غير مسبوق من الدعم المقدَّم من المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. كما أن القرار يعكس رغبتنا في أن تتضافر جهودنا – بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد – من أجل وضع حد لهذه الظاهرة. وأعتقد أننا سنكون أكثر فعالية إذا عملنا معا. وتود غابون أن تشجع المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، على مواصلة الجهود الرامية إلى التغلب على هذه التهديدات، وذلك بهدف وضع أنسب وأشمل الاستجابات للتحديات الأمنية الراهنة.

ولا تزال العديد من الأزمات مستمرة في أفريقيا على الرغم من الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، على وجه الخصوص، وعلى الرغم من التقدم المحرز هذا العام، فإن الحالة لا تزال هشة وتدعو إلى القلق. وقد أثبتت الأحداث التي وقعت مؤخرا أنه يجب تعزيز الاستقرار في البلد. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للمضي قدما نحو المرحلة الانتقالية. وأدعو الأطراف المعنية لممارسة قدرا أكبر من ضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار حتى لا تقوض الجهود الرامية إلى استعادة السلام في البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء الانتخابات قبل نهاية العام. عندئذ سيكون ذلك البلد قادرا على وضع حد للفترة المضطربة الراهنة في تاريخه.

وفي الشرق الأوسط، لا تزال الحالة بين إسرائيل وفلسطين تشكل مصدرا للقلق. ويجب على المجتمع الدولي أن يشارك أكثر في الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام. وقد تبين من إيجاد تسوية لحالات أخرى معقدة ومماثلة في مناطق أخرى من العالم، أنه لا يوجد تحد لا يمكن التغلب عليه. ويبقى إنشاء دولة فلسطينية هو الاحتمال الوحيد القابل للتطبيق من أجل ضمان السلام في المنطقة دون الإقليمية. ويجب علينا أن نعمل معا لضمان أن تتمكن دولة فلسطين ودولة إسرائيل من التعايش في سلام وقبول متبادل.

وأود أيضا أن أرحب بالتطورات الإيجابية هذا العام في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب اتفاق التطبيع وإنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وأود الاعتقاد بأن يؤدي هذا التطور في المستقبل القريب إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

والمسألة الملحة المتمثلة بالتهديد المستمر الذي يشكله التكديس المفرط لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، لا يمكن حلها إلا في إطار الآليات المتعددة الأطراف، مثل مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويظل بلدي ملتزما التزاما راسخا بالنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو المكرس في الصكوك ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، فإنني أرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين المجتمع الدولي وجمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي.

ولا يزال التهديد الإرهابي يتوسع في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الشرق الأوسط، أصبحت أفريقيا مسرحا جديدا للعمليات لعدد من الجماعات الإرهابية. وفي غرب أفريقيا ووسطها، يقوم تنظيم بوكو حرام بنشر الرعب ومقاومة التدابير المضادة التي تتخذها البلدان التي على خط المواجهة. وفي شرق أفريقيا، ولا سيما في الصومال، تواصل حركة الشباب ارتكابها الفظائع المدمرة وتحديها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإذا أردنا أن نكون أكثر فاعلية في مكافحة الإرهاب، فيجب علينا بالضرورة أن نعمل على تعزيز التعاون الدولي. ويجب أن تتضافر جهودنا لمعالجة تلك الآفة. ويمكننا، بالتعاون الدولي الجيد، الاستفادة من تزايد أعمال رصد التدفقات المالية التي تغذي هذه الظاهرة. ويعيد بلدي تأكيد تضامنه مع جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله.

وقد أُحرز تقدم كبير ولا يمكن إنكاره في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأصبحت النظم السياسية، من خلال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، أكثر انفتاحا، وتم إنشاء المؤسسات الوطنية التي تكفل المساواة والعدالة للجميع. وبناء على طلب الدول الأعضاء، قامت الأمم المتحدة بإصلاح لجنة حقوق الإنسان وإنشاء مجلس حقوق الإنسان الحالي. وكان الهدف من ذلك هو جعل الهيئة على قدر أكبر من الاستباقية وأقل تأثرا بالسياسة وبشكل خاص، أكثر فعالية. وأرحب بالدور الذي قام به بلدي في هذه الجهود كعضو في المجلس خلال الفترات ٢٠١٢ – ٢٠١٥ و ٢٠٠٨ – ٢٠١١ و ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨. وبالدعم الذي قدمته الدول الأعضاء للغابون أثناء عضوية المجلس ورئاسته، الأمر الذي ساعدها على إحراز تقدم ملحوظ نحو تنفيذ أهداف الإصلاح. وأود أن أشكر الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم.

وبالنسبة لبلدي، فأن تحسين حقوق الإنسان يجب تناوله من وجهة نظر تعليمية وليست سياسية. ويجب على الأمم المتحدة المشاركة في الحوار المستمر مع الدول الأعضاء لمساعدتها في التغلب على التحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان. والمواجهه في هذا المجال لا تبدو بناءة.

ويعتمد صون وتوطيد السلام بالضرورة على إصلاح مجلس الأمن. كما يدعو هذا الطموح إلى إصلاح عمليات حفظ السلام. تؤكد غابون من جديد على دعمها لجعل قرارات مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، بحيث يُشرك جميع البلدان عندما يقوم باتخاذ قراراته أو تنفيذها. ومن هذا المنطلق نؤكد من جديد على التزامنا التام بالموقف الأفريقي، كما أُعرب عنه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، وفي المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن هذه المسألة. وهذا هو الوقت المناسب لترجمة الإصلاحات، المقبولة والمرغوبة من الجميع، إلى أعمال ملموسة.

وتشكل مسألة استعمال حق النقض جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح مجلس الأمن. ويؤيد بلدي مبادرة فرنسا والمكسيك بشأن الاستخدام الرشيد لحق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ومنذ عدة سنوات، كانت عمليات حفظ السلام، التي تشكل الذراع المتخصص لمجلس الأمن، عرضة لإعادة هيكلة

واسعة النطاق. وأرحب في هذا الصدد، بتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأنا مهتم بصفة خاصة بالتوصيات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة وتحسين الاتصالات بين السكان المحليين وأفراد البعثة من جهة، وبين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من جهة أخرى. وأؤيد أيضا حقيقة أن التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع يجري أخذها في الحسبان.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل أن تكون بعثات حفظ السلام أكثر فعالية، ينبغي أن تتلقى تمويلا يمكن التنبؤ به وولايات واضحة محدودة المدة، لتجنب جعلها طويلة المدة دون داع. وفي بعض الظروف، يجب أن تكون الولايات أكثر قوة، ولا سيما عندما لا يكون هناك بديل سوى فرض السلام. في هذه الحالة، واستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نتمكن من اعتماد ولايات عمليات حفظ السلام التي تأذن باستخدام القوة لفرض السلام. ويجب أن نكون قادرين على اسناد ولايات لعمليات حفظ السلام تعمل على تهيئة الظروف للسلام، بدلا من مجرد الحفاظ على سلام هش يستند إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

إن تنشيط مداولات الجمعية العامة هو جانب آخر من جوانب إصلاح الأمم المتحدة التي ترغب فيها أغلبية الدول الأعضاء. وأرحب بالقرار ٣٢١/٦٩ بشأن هذه المسألة، الذي اعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وما زلت مقتنعا بأن القرار سوف يعمل على تعزيز سلطة الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة.

إن تغير المناخ، وهو تهديد جديد آخر للسلام والأمن الدوليين، يؤثر بشكل متزايد على النظم الإيكولوجية وبقاء الكوكب الأرض في حد ذاته. وإذا لم نفعل شيئًا حيال ذلك الآن، ستكون العواقب مدمرة – الفيضانات في بعض البلدان والجفاف في أخرى، وحتى خرق السلام في بعض الحالات.

يلاحظ بلدي التقدم النسبي الذي تم تحقيقه في عملية المفاوضات التي عقدت في بون. إلا أنني ألاحظ، وقبل شهرين تحديدا من المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقبل، والمقرر عقده في باريس، أن هذه المفاوضات لا تزال بعيدة عن تحقيق أي اتفاق تمهيدي، قبل أن نبدأ العمل بشكل جدي من أجل إبرام اتفاق في المؤتمر. الحالة خطيرة، مما يعني أننا، بوصفنا زعماء العالم، يجب أن نتغلب على خلافاتنا بشجاعة، وأن نبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق في باريس. وحالة المناخ مستمرة في التدهور.

وبشأن هذا الموضوع، يرى الخبراء أن عام ٢٠١٤ قد شهد تسجيل أعلى درجات للحرارة، وجميع الدلائل تحمل على الاعتقاد بأنه قد تحدث زيادة قدرها ٤ أو ٥ أو ٦ درجات مئوية في الاحترار العالمي إن لم نفعل شيئاً اليوم. ولذلك، حان الوقت بالنسبة لنا لأن نضطلع بمسؤولياتنا، واتخاذ القرارات المناسبة، القرارات التي تتوقعها منا شعوبنا. وهي مسألة تتعلق ببقاء الجنس البشري على كوكب الأرض والإرث الذي سنتركه للأجيال المقبلة. وينبغي أن تضطلع أفريقيا وأمريكا الجنوبية، اللتان تشكلان رئتيّ الكوكب، بدور أساسي في المفاوضات. ولهذا السبب، فإنني أوجه نداء إلى رؤساء دول وحكومات القارتين لإجراء مشاورات منتظمة أثناء مفاوضات باريس.

ويقال عادة بأن لتغير المناخ صلة وثيقة بأزمة الهجرة. ومن المؤكد أن مكافحة تغير المناخ ستساعد على الحد من الفقر المدقع. وتشمل الحلول المنشودة، من بين أمور أخرى، تطوير قطاعي الطاقة والمياه، ولكن يجب أن تشمل أيضا زيادة الاستثمار الحكومي في مجالات مثل التعليم والتدريب المهني. وتحتاج أفريقيا إلى الكهرباء والمياه. كما تحتاج أفريقيا إلى إيجاد فرص العمل من أجل تحسين المستوى المعيشي لسكانها. وسيؤدي إيجاد الحلول التي تتعلق بتحديات تغير المناخ من خلال

وضع نموذج اقتصادي جديد، إلى تمكين الناس من البقاء في بلدانهم الأصلية. ولذلك من المهم أن تتم تعبئة المجتمع الدولي من أجل تنفيذ آليات تكيف للتخفيف من آثار الاحترار العالمي.

ومنذ مؤتمر كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، واصلت غابون الدعوة، من خلالي، إلى اعتماد اتفاق عالمي ملزم بشأن تغير المناخ. ومن شأن مؤتمر باريس القادم المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تمكيننا من تحقيق هذا الهدف الحيوي. ولتحقيق ذلك، علينا أن نتجنب الأخطاء التي ارتكبت في كوبنهاغن. ولأن المسألة الموضوعة على المحك هنا هي بقاء الجنس البشري، فهذا يضفي الطابع البالغ الأهمية على المؤتمر بحيث لا يمكن تأجيله لمدة عام آخر.

وإذا أجَّلنا ذلك، فسيكون الأوان قد فات.

وعلى مدى العقود الأخيرة، تغيَّر العالم بوتيرة سريعة، وهو تطور يتناقض للأسف مع جمود الأفكار والمؤسسات والقواعد والممارسات التي تشكِّل إطار الحوكمة العالمية. ومن الضروري الآن بناء هيكل جديد ترتكز مشروعيته على مشاركة الجميع في إدارة شؤون العالم. وعلى الأمم المتحدة أن تشرع بحزم في مسار الإصلاح إذا كانت تريد مواصلة أداء دور استراتيجي ودبلوماسي على أعلى المستويات العالمية.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونساليس فرانكو (باراغواي).

وبما أنَّ الديمقراطية ذات أهمية حاسمة حالياً، فإنَّ تنظيم شؤون العالم ينبغي ألاَّ يستند بعد الآن إلى مبدأ توازن القوى. فالنظام الدولي المستند إلى القوة، سواء كانت متوازنة أو منسَّقة، يعيبه أنه يعزز الهرَمية ويُهمش الدول الصغيرة ويبرز غياب المعاملة بالمثل. ومن جهة أخرى، تُحوِّل تعددية الأطراف التركيز من توازن القوى إلى الأمن الجماعي ومن الانتقائية إلى الشمول؛ والأمم المتحدة فوق ذلك وصيَّة عليها.

وبعد ٧٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، يُظهِر العدد المتزايد لدولها الأعضاء أنَّ العالم قد اختار تعددية الأطراف بالتأكيد، وهو خيار يشمل بالضرورة خطة سياسية مبتكَرة تستند إلى مبادئ المساواة والإدماج وعدم القابلية للتجزئة والمعاملة بالمثل. وهذا هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. فعسى أن يساعدنا الله على تحقيقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الغابونية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحِب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كارتيس هارا (تكلم بالإسبانية): قبل ٧٠ عاماً، وعلى أنقاض الحرب العالمية الثانية التي كان دخانها ما زال يتصاعد، وُلِدت الأمم المتحدة بهدف صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون بين جميع بلدان العالم. وكانت جمهورية باراغواي إحدى الدول الـ ٥١ التي وقَّعت ميثاق الأمم المتحدة، الذي أصبح إسهاماً تاريخياً في المجتمع الدولي. وترى باراغواي أنَّ الحقَّ في المساواة واحترام السيادة بين

الدول، كبيرة وصغيرة معاً، يبرِّر الأمل المعقول في التعزيز الكامل للأمم المتحدة.

وإنني أعرب عن أطيب التمنيات لرئيس الجمعية العامة بالنجاح في إدارة أعمالها في الدورة الحالية. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري الشخصي لعمل السيد بان كي – مون الذي شرفنا باستضافته في بلدي في شباط/فبراير. إنَّ زيارته زادت من تعزيز صلاتنا بالمنظمة وتعددية الأطراف والتزامنا بهما. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للأمين العام امتناني على تنويهه بأعمال ونتائج مكافحة حكومتي للفقر، وعلى إعرابه عن تقديره للطاقة النظيفة الوفيرة والمتجددة التي تنعم بها باراغوي.

وينبغي أن يكون بناء عالَم منصفٍ يوفر الرعاية حقاً، وتتصف فيه الكرامة الإنسانية بالعالمية، غاية محددة لتعزيز المنظمة. وهذا يعني تصحيح الفوارق والتفاوتات التي ما برحت تُلقي ظلالاً على النظام العالمي، وهو إنجاز سيعتمد تحقيقه على مدى الامتثال للقانون الدولي وتحقيق حلُم بدء عصرٍ يسوده السلام وتتشاطر فيه جميع دولنا الرفاه.

وبالنسبة إلى باراغواي، فإنَّ الهدف الرئيسي لحكومتنا هو الحدُّ من الفقر في الأمد القصير عبْر سياسات عامة هادفة إلى القضاء عليه. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نحافظ على نطاق برامجنا الاجتماعية، ولا سيما تلك التي تركِّز على الفقر المدقع وتقدِّم المساعدة وفقا للظروف، ونوسع نطاقها. وإننا نعتمد على ترسانة من البرامج التي تتيح الفرص والعمالة والمسكن اللائق وتضمن الاحترام والإنصاف وإمكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة ومرافق عالية الجودة، فيما نخوض معركتنا المستمرة للقضاء على الفقر المدقع في بلدنا. وهذه البرامج تقدِّم حلولاً شاملة ودائمة لتمكين الناس من أن يصبحوا عناصر مستقلّة ويطوِّروا طاقتهم الكاملة.

إننا نسعى إلى تحقيق نموٍّ اقتصادي شامل للجميع في بلدنا، بحيث يصل التقدم إلى جميع أبناء باراغواي. ومما يثلج صدورنا حقيقة أنَّ باراغواي هي أحد البلدان ذات معدلات النمو الاقتصادي الأعلى في المنطقة. وقد تحقق ذلك بالحفاظ على نظام مالي صارم وتحسين طاقتنا الإنتاجية وقدرتنا التنافسية. وإلى جانب القيمة المضافة لموادنا الأولية، التي تتطلب استثمارات محلية ودولية، نضيف باطِّراد صناعة التشييد، وهذا يغيِّر معالم مدننا بسرعة. وبالمقابل، نهدف إلى توسيع وتحديث هياكلنا الأساسية، إيمانا منا بأننا نحد من الفقر بتحويل البلد.

ونحن نتمسك دائماً بأهمية الشباب. وباراغوي بلد فتيٌّ؛ إذ إنَّ ٧٥ في المائة من سكانها دون سنِّ ٤٠ عاماً. وهذا يشكِّل قدراً كبيرا من رأس المال البشري. وإنني أرحب بحماسة الشباب، ولا سيما طلبة باراغواي الذين أطلقوا في الأيام الأخيرة نداءً موحَّداً للمطالبة بالشفافية في الإدارة العامة وبتوفير تعليم جيد في باراغواي. ولدينا ثقة بالطاقة الهائلة لشبابنا، ونؤمن إيماناً راسخاً بأهمية الحصول على تعليم عالي الجودة، إذا أردنا إحراز التقدم الكامل لبلدنا. ولهذا، أنشأنا برنامجاً للمِنَح الدراسية، ستتيح المرحلة الأولى منه لِـ ١ ٥٠٠ فنِّي في باراغواي الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه في أفضل الجامعات في أرجاء العالم.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، سنَّت حكومتنا، الملتزمة بالشفافية ومكافحة الفساد وآثاره المدمِّرة، صكّاً تحت اسم ”قانون حرية حصول المُواطِن على المعلومات العامة والشفافية الحكومية“، والذي يتيح لجميع المواطنين ممارسة حقهم الدستوري في الاطلاع.

ونقوم بتشجيع ثقافة للشفافية، ومن بداية فترة ولايتنا، أكدنا على أن الشؤون العامة ينبغي أن يتاح للرأي العام الاطلاع عليها.

ولن تكون تلك الجهود الوطنية كافية بدون السياسات الدولية التي تشجع التعاون الفعال، وعمليات التبادل المنصفة ونهج التكامل الكافي فيما بين البلدان والمناطق. وتلك الثلاثية

– التعاون والتبادل والتكامل – تتطلب بشكل عاجل نموذجا جديدا، ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة على إنشائه. ونحن نعيش في عصر العولمة. وبفضل التكنولوجيا، ببضع نقرات على لوحة مفاتيح الحاسوب، يصبح العالم بأكمله في مرمى البصر. وعلى الفور تقريبا، نعلم ما يحصل في نصف أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا تؤثر علينا مباشرة وعلى المستوى الشخصي. فنحن نعيش مترابطين.

ونظرا لذلك السياق، كيف ينبغي أن نتعامل مع التنمية؟ ويتطلب القرن الحادي والعشرون أحد الأصول الرئيسية وهو: المهارات البشرية. فالتحديات الجديدة معني بها الأشخاص المؤهلون، بحيث أن أهلية البقاء تتناسب بصورة مباشرة مع مستوى التدريب الأكاديمي الحقيقي والفعال الذي يتلقاه المرء. وعقب الثورات السياسية والصناعية، وبالترافق مع العولمة، جاءت ثورة المعرفة. وذلك يعني أن العنصر البشري لا يزال أكثر الموارد الهامة والأساسية، شريطة تدريب الأشخاص بشكل واف. ويشكل التعليم العامل الرئيسي. ولذلك، من الضروري تعزيز منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وينبغي أن تكون البلدان المتقدمة النمو مدفوعة بتوخي الإنصاف والتزام أخلاقي إلى زيادة مساهماتها في تمويل اليونسكو. وينبغي ألا يكون التعليم الممتاز والبحوث العلمية حكرا على بعض البلدان، بل الأحرى أن تكون صالحا عاما عالميا.

إننا نشهد حاليا مع شعور بالقلق البالغ هجرة جماعية هائلة ولانهاية لها للأسر الفارة من النزاعات. وأشير إلى أشقائنا في سوريا وفي البلدان الأخرى الذين تواجههم أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المتشددة والمتعصبة. ولا يسعنا أن نغض الطرف عن هذه المأساة الإنسانية الحالية. وندعو المنظمة إلى مناشدة الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة المتأثرة، اتخاذ التدابير الازمة لمصلحة هذا القطاع من المجتمع المدني التي يتعرض لخطر بالغ.

وتؤكد باراغواي مجددا على أن نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة عوامل أساسية لصون السلام والأمن الدوليين وهي تقدم الضمان الذي تحتاج إليه أكثر البلدان عرضة للخطر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ونشكر الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الثقة التي منحتها باراغواي بانتخابها بالإجماع عضوا في مجلس محافظي الوكالة. وبصفتنا أحد المحافظين، سنعمل بحياد مطلق وبتوازن لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وضمانها.

وإحدى المسائل الرئيسية الأخرى التي تستدعي القلق هي المحافظة على البيئة. وباراغواي، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، تمنح أولوية في سياساتها الوطنية للمحافظة على سلامة وتنوع التركة الطبيعة الذي خلفها لنا أسلافنا. وندرك المسؤولية الهائلة الواجبة على البشرية عن حماية الموارد التي يتوقف عليها وجود البشرية. وبهذا الإدراك والالتزام تشجع باراغواي الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعة وتعزز استخدام المصادر المتجددة للطاقة النظيفة، اتساقا مع الطبيعة وسعيا لتحقيق التنمية.

واستمع العالم قاطبة لنداء قداسة البابا فرانسيس، الذي كرره يوم الجمعة الماضي في الجمعية (انظر A/70/PV.3). فقد ناشدنا حماية وطننا المشترك، والانخراط في مناقشة عاجلة بشأن كيفية اعتزامنا بناء مستقبل للكوكب، وتوحيد الأسرة البشرية بأكملها في السعي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وبطريقة بارعة، وصف قداسة البابا تغير المناخ بأنه قضية عالمية ذات أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية وأبعاد متعلقة بالتوزيع وأبعاد سياسية رئيسية، واعتبرها تحديا حاليا للبشرية وتحديا ربما تحس بأسوأ آثاره البلدان النامية خلال العقود المقبلة. واستطرد قائلا إن التدهور البيئي والاجتماعي يحدث أكبر الآثار على الضعفاء في العالم، وإن هذا الاجحاف يؤثر على بلدان بأسرها فضلا عن الأشخاص، طالبا منا أن نفكر في مسألة الأخلاقيات في

العلاقات الدولية. واستعدادا للدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في وقت لاحق هذا العام في باريس، يجب علينا مضاعفة جهودنا بغية قطع التزامات جدية نحو التخفيف من حدة الآثار المدمرة لتغير المناخ وخفضها وعكس اتجاهها.

وكون أي بلد غير ساحلي، كما هو حال باراغواي، يحدث آثارا سلبية. ولمعالجة تلك الحالة، نقترح، بالترافق مع ٣٢ من البلدان غير الساحلية الأخرى، أن تمنحنا الاقتصادات الأكثر تقدما معاملة تفضيلية خاصة، بما في ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية العالية، وبذلك تمكننا من زيادة قدرتنا على المنافسة.

كما أن الإدماج الحقيقي يستلزم نقل المعرفة والاستثمار الرأسمالي والتوازن فيما يتعلق بالتجارة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويتوقف تقليص حالات التفاوت على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بغية تحقيق مصير مشترك، وليس على السياسات المتشددة التي يتعين فيها على الضعفاء تحمل الجزء الأكبر من الأعباء.

إن الديمقراطية نظام سياسي آخذ في التوسع، وهي تقوم على مبادئ المساواة والحرية والسيادة غير القابلة للتجزئة. وإذا أردنا أن تسود الديمقراطية في بلداننا بالذات، فلا يتوقع سوى أن نريدها أن تسود أيضا في الأمم المتحدة. ويجب أن نهدف إلى ضمان سيادة الديمقراطية والإنصاف والتمثيل الجغرافي في أجهزة المنظمة المختلفة. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد باراغواي إصلاح المنظمة الذي من شأنه أن يعزز الجمعية العامة، الجهاز الأكثر تمثيلا في إطار المنظمة، ويعيد إليها سلطاتها الشرعية، التي يجب أن تكون مترابطة مع سلطات مجلس الأمن، وفقا لبنود ميثاق عام ١٩٤٥. وتتابع باراغواي باهتمام كبير التطورات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونرى أن من الضروري تحسين أساليب عمل المجلس وجعل إدارته أكثر شفافية، وأنه ينبغي الاستماع لآراء وأفكار أعضاء المجلس غير الدائمين بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي ستوثر بدون شك على صونهما.

وترحب باراغواي بالجهود التي تبذلها جمهورية الصين في تايوان للحد من التوترات عبر مضيق تايوان، وهي جهود أسهمت بقدر كبير في تحقيق السلام والاستقرار في شرق آسيا.

وتدعو حكومتنا إلى مواصلة الحوار العملي والتفاعل بين جانبي المضيق على نحو يفيد الطرفين، وهو ما يقر به بها المجتمع الدولي أيضا.

وبالمثل، تؤكد باراغواي مجددا التزامها بدعم عملية السلام في جمهورية كولومبيا الشقيقة، التي بدأها الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، وتأمل أن يتم قريبا حل النزاع الذي أودى بحياة آلاف الأبرياء.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٣ أيلول/سبتمبر في هافانا. فهو يدل على قطع خطوة هامة نحو تحقيق السلام الذي طال انتظاره في تلك الدولة الشقيقة، التي تربطها ببلدي تقاليد تاريخية مُشَرِّفة.

إن تعزيز حقوق الإنسان مسألة ينبغي أن تحظى بالأولوية إن كنا نريد المضي صوب بناء عالم أكثر توازناً وعدالةً وكرامةً. ونرى أن الحقوق في الحرية، وحرية التجمع، وسلامة الإنسان، ونوعية الحياة، حقوق أساسية. وما دام هناك تمييز، سواء كان عنصريا أو دينيا أو سياسيا أو قائما على نوع الجنس، فإن سجل حقوق الإنسان لدينا سيكون ناقصا. وفي ضوء هذه الرؤية، ستصبح باراغواي للمرة الأولى عضوا في مجلس حقوق الإنسان، حيث من المقرر أن تتولى منصب أحد نواب الرئيس. وبالنظر إلى البعد الاجتماعي الذي نعطيه لهذه الحقوق غير القابلة للتصرف، فإننا نتطلع أيضا إلى الانضمام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢١.

إن باراغواي، بشبابها الذين يشكلون غالبية سكانها، متحمسة لتعزيز مشاركتهم بصورة نشطة في بناء مجتمع أكثر عدالة وحرية، ولحماية حقوق الأطفال والنساء.

وقد شاءت الأقدار أن نتحمل المسؤولية الكبيرة عن حكم وتمثيل دولنا في وقت أصبح فيه التضامن الدولي ضروريا. وتستمد باراغواي من القلب النابض لأمريكا التزامها واهتماما المتواصلين بالحلم الجميل الذي يراودنا منذ ٧٠ عاما، المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين في العالم. وواقع اليوم يتطلب منا أيضا، أكثر من أي وقت مضى، حماية وطننا المشترك – كوكبنا الذي تعرض للأضرار وسوء المعاملة. فلنواجه مواجهة تامة هذا التحدي حتى نتمكن من أن نترك للأجيال المقبلة عالما أكثر عدالةً وصحةً وشمولاً، ومكانا أفضل للعيش.

وليباركنا الله جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا.

اصطُحب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كينياتا (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها السبعين. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه في هذه الدورة التاريخية. ونحن على ثقة بأن خبرته الدبلوماسية الواسعة تمكنه من توجيه الإجراءات والإسهام في تحقيق الأهداف التي حددها. وتؤيد كينيا تأييدا كاملا قيادته وستتعاون معه بصورة بناءة ونحن نسعى جاهدين إلى تحقيق تلك الأهداف.

قبل سبعين عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أُنشئت الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من نشوب الحرب مجددا. وبعد ذلك، قام العالم بمواجهة التحدي المتمثل في هزم الاستعمار وأيديولوجياته. كما اعتُبِرَت تلك الحقبة بداية تعزيز المساواة وزيادة العدالة الاجتماعية وانطلاقة الكفاح ضد الفقر الجماعي. وأدت أيضا إلى تعزيز الديمقراطية والحرية.

واليوم، نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ظل العديد من التحديات العالمية. فالآثار السلبية للعولمة، والعواقب الوخيمة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والآثار السلبية لتغير المناخ زادت من ضعف الاقتصاد العالمي وأثرت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدرجات متفاوتة. واليوم، كما كان الحال في الأعوام ال ٧٠ الماضية، فإن التحديات التي تواجهها البلدان النامية وتطلعاتها، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية، وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، والحوكمة العالمية، ما زالت حقيقية وهامة أكثر من أي مضى. ومن المتوقع أن تظل شواغل أساسية للعدد من الدول الأعضاء على مدى السنوات المقبلة.

إن صون السلم والأمن الدوليين ما زال يواجه تحديات متزايدة بسبب ازدياد شدة وتعقيد النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي

ومنطقة الساحل. ويشكل استمرار الحالة الأمنية الخطيرة في شرقي أفريقيا وفي أماكن أخرى مصدر قلق على نحو خاص لكينيا، التي ظلت تستثمر ملايين الدولارات في صون السلم والأمن الإقليميين، في حين أن الكثير من الكينيين فقدوا أرواحهم في السعي إلى تحقيق السلم. ولذلك، نحث المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته بطريقة تمكنه من ممارسة تأثير مباشر لتسوية تلك النزاعات.

وينبغي تعزيز مجتمعات تنعم بالسلام وتشمل الجميع من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية الوصول إلى القضاء للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وجامعة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، على النحو الوارد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، بغية تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء العالم.

لا يزال الإرهاب العالمي والتطرف العنيف يشكلان تهديدا كبيرا ليس لجمهورية كينيا فحسب، بل للعالم بأسره. وحتى الآن، يستهدف إرهابيو حركة الشباب السكان المدنيين في كينيا بذريعة أن كينيا قد نشرت قواتها في الصومال. واستمرار خطر الحركة له تأثير كبير على الأمن القومي لكينيا وعلى اقتصادها بوجه عام. وبالتالي، فإن كينيا تطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات قوية وقابلة للإنفاذ لمكافحة هذه الحركة وغيرها من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك المقاتلون الأجانب. وفي الوقت نفسه، يجب التصدي بصورة جماعية لتطرف ”الشباب“ بوصفه خط الإمداد للإرهاب العالمي، بما في ذلك التمويل على مستوى القواعد الشعبية، حيث يجري دفع معظم الشباب إلى التطرف.

لا يزال الصومال يشكل جارا مهما لكينيا. فكينيا والصومال ترتبطان بعلاقات تاريخية وثقافية وتجارية قوية تفيد كلا المجتمعين. ويظل الصومال مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي ولكينيا بوجه خاص بسبب الأزمات الطويلة الأمد والحالة الأمنية التي تبقى تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقة شرق أفريقيا وفي جميع أنحاء القرن الأفريقي. ورغم أن قدرة حركة الشباب على شن أعمال إرهابية داخل الصومال قد تقلصت إلى حد كبير بفضل وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقواتها، فإن استمرار وجود الحركة في الصومال يؤثر سلبا على أمن واستقرار وازدهار ذلك البلد. وستواصل قوات الدفاع الكينية، في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي، العمل بشكل وثيق مع الجيش الوطني الصومالي.

وعلى الرغم من الخطر الذي تشكله حركة الشباب على كينيا، سنواصل الوقوف بحزم في دعم الحكومة الصومالية وشعب الصومال. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم حكومة الصومال الاتحادية في تأمين إقليمها. ونحن لا نزال ملتزمين، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين الآخرين، بتوفير الدعم اللازم لحكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ برنامجها ”رؤية عام ٢٠١٦“.

إن كينيا مهتمة للغاية أيضا بأزمة الحوكمة والشؤون الإنسانية الناشئة في جنوب السودان، والتي تأتي في أعقاب انتهاء الأزمة السياسية التي حدثت في عام ٢٠١٣. ولا تزال الأزمة في جنوب السودان تشكل مسألة مثيرة للقلق بشدة ليس لكينيا فحسب، ولكن لمنطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وللمجتمع الدولي ككل. وترحب كينيا بمعاهدة السلام الموقعة مؤخرا والتي تدعو الطرفين إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وتحث المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، على تقديم الدعم لعملية سلام ”إيغاد الموسعة“ وغيرها من المبادرات الرامية إلى إحلال سلام شامل وعادل ومستدام في جنوب السودان. وينبغي أن يتحقق ذلك من خلال إنفاذ ترتيبات السلام والأمن ودعم مؤسسات الحكم والديمقراطية، وتقديم الدعم لنزع السلاح في جنوب السودان والاستجابة للأزمة الإنسانية الحالية. ويتعين على جنوب السودان إيجاد طريق نحو السلام والتنمية وإعادة البناء، وينبغي أن يحدث ذلك على وجه السرعة.

في بداية هذه الألفية، اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ ذلك الحين، حفزت الأهداف الإنمائية للألفية وعززت اتخاذ إجراءات دولية لدعم القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى. وأثبتت الأهداف الإنمائية للألفية أن مجموعة من الأهداف والغايات الإنمائية يمكن أن تكون قوة دافعة مهمة للتغيير. وفي الواقع، فقد كان للأهداف الإنمائية للألفية، عند تنفيذها بنجاح، أثر إيجابي على حياة الملايين من البشر ولكن، في أفضل الأحوال، جاءت النتائج متفاوتة. فالعديد من البلدان النامية لا تزال خارج المسار، و لم تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥.

وعليه، فقد كان من الضروري أن تبدأ عملية عالمية لصوغ خطة تنمية جديدة، تتمثل نقطة انطلاقها في الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد خطة تنمية تحويلية وشاملة للجميع حقا، كما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢. ومن ثم، تسعى الخطة الجديدة – تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) – إلى معالجة التحديات التحويلية التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. ولكن التنمية التحويلية والشاملة للجميع لا تعني أن بوسعنا التنصل من مسؤوليتنا عن دعم البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم. بل على العكس من ذلك، يجب علينا كمجتمع دولي مضاعفة جهودنا الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وألا يتخلف أي بلد عن الركب.

إن عام ٢٠١٥ سيدخل التاريخ باعتباره السنة التي تقرر خلالها في مؤتمرات هامة أنه ينبغي للعالم السير على طريق التنمية المستدامة. وقد بدأت هذه المؤتمرات بانعقاد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس وتشمل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه واعتماد خطة التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، وهي الخطة التي وضعتنا نتائجها الطموحة على طريق جديد نحو التنمية المستدامة، بمجموعة جديدة من الأهداف. ومن المتوقع أيضا أن تتوصل الدورة المقبلة في باريس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتفاق متوازن وطموح ومقبول وشامل للجميع بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تمويله، والذي نأمل أن يترجم الخطط إلى إجراءات في هذه المرة. ومؤتمر باريس لا بد أن ينجح؛ فالفشل في هذه الحالة ليس خيارا.

وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث ، الذي عقد في صانداي باليابان، على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الدولي والإقليمي، وكذلك على الصعيدين الوطني والمحلي. وأشار المؤتمر إلى أن تكلفة التصدي لآثار مخاطر الكوارث لا تزال تمثل عبئا هائلا بالنسبة للعديد من البلدان. ونتيجة لذلك، فإن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، من بين تحديات أخرى، ما زالت تتعرض للتقويض.

واستشرافا للمستقبل، اتفق مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث على أنه سيكون من الأهمية بمكان التخفيف من أخطار الكوارث عن طريق تنفيذ تدابير بناء القدرة على الصمود. وسيتعين على الدول الأعضاء أن تتعهد بالحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث فيما يتعلق بالأرواح والأصول الاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية. ودعا المؤتمر إلى الالتزام التام لجميع الأطراف الفاعلة المعنية ومشاركة هذه الأطراف، لا سيما الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المتطوعون والقطاع الخاص والأوساط العلمية.

كما ناشد المؤتمر الحكومات حشد وسائل التنفيذ المطلوبة من أجل مواجهة آثار الحد من أخطار الكوارث، التي تشمل

بناء القدرات، لا سيما في مجال تحديد الأخطار وتعميم تسعير الأخطار، من أجل الاستنارة في تحديد الأولويات في النفقات العامة. وفي سبيل التنفيذ الفعال، ينبغي أن يغطي بناء القدرات تعزيز تحليل الأخطار العالمية ويتوسع ليشمل السلطات المحلية وغيرها على الصعيد دون الوطني. ومن أجل معالجة الحد من الأخطار، يلزم إنشاء آلية متابعة سليمة للرصد والمساءلة. ويسرنا أن نشير إلى أن الحد من أخطار الكوارث جزء من خطة التنمية المستدامة الجديدة.

وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في تموز/يوليه في أديس أبابا، تم التوصل إلى قرارات هامة لمتابعة الالتزامات التي قطعت في مؤتمري مونتيري والدوحة ولزيادة تعزيز تمويل إطار عمل التنمية المستدامة. وركزت الوثيقة الختامية للمؤتمر على وسائل التنفيذ المالية وغير المالية على السواء. وسيتعين الحصول على الموارد المطلوبة من خلال حشد الموارد المحلية والتمويل الخاص المحلي والدولي وتمويل الأعمال التجارية والتمويل العام الدولي، الذي يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومع ذلك، لا تزال تعبئة الموارد المحلية عاملا رئيسيا في جميع الموارد اللازمة لتمويل التنمية. وذلك يعني معالجة القيود المالية في الحيز المالي المتاح وتعزيز قدرات سلطات الضرائب. كما يتعين استخدام الوسائل غير المالية، التي تشمل التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية والدين واستدامة الدين وتولي معالجة المسائل العامة. وبعد ذلك القول، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تضطلع بدور رئيسي في تعزيز مصداقية التعاون الإنمائي الدولي. ولذلك من الضروري أن يواصل الشركاء الإنمائيون مضاعفة جهودهم لدعم وتمويل البرامج في البلدان النامية.

وتولي كينيا أهمية كبيرة لتعبئة الموارد المحلية لتغطية التزاماتها المتكررة والتزاماتها في مجال التنمية على السواء. ونوهنا بأهمية التمويل العام الدولي باعتباره مكملا للموارد العامة المحلية، ولذلك وضعنا سياسة وطنية للموارد الخارجية بالتركيز على الاستعانة بالدعم المقدم بشروط ميسرة أو شبه ميسرة لمشاريعنا الرئيسية. وفي سبيل التنسيق الفعال لهيكل تقديم المعونة الخارجية، وضعنا مبادرات للتنفيذ الكامل لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥. ولذلك لا تزال كينيا ملتزمة باعتماد الآليات المناسبة للمتابعة والاستعراض، التي ستضمن استعراض جميع وسائل التنفيذ بصورة دورية. وفي المستقبل، نحن بحاجة إلى معالجة أوجه نقص القدرات في المؤسسات الرئيسية، ومن بينها مكاتبنا الإحصائية الوطنية، من أجل تمكينها من الحصول في الوقت المناسب وبصورة موثقة على البيانات المطلوبة للمتابعة وعملية الاستعراض.

واود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على نجاح مؤتمر القمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فقبل بضعة أيام، اعتمدنا خطة طموحة وقادرة على إحداث التغيير للتنمية المستدامة للأعوام الـ ١٥ المقبلة. وجاء هذا الميثاق تتويجا للمفاوضات الحكومية الدولية التي استمرت لأكثر من ثلاثة أعوام، وبدأت بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية. ويسرنا أن نشير إلى أن الخطة تقر بأن هدفها الشامل هو إنهاء الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان. فالأهداف والغايات التي حددها الخطة شاملة وستنطبق على جميع البلدان، بالرغم من اعترافها في الوقت نفسه باختلاف الوقائع والقدرات.

وتقر هذه الخطة الجديدة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إحلال السلام والأمن؛ وفي الوقت نفسه، سيكون السلام والأمن معرضين للخطر بدون تحقيق التنمية المستدامة. وذلك يتطلب بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وجيدة الإدارة، مع مؤسسات مستجيبة للاحتياجات باعتبارها أساس الازدهار المشترك. وبشكل أساسي، تعترف الخطة بأنه لن يسعنا بلوغ أهدافنا الإنمائية بدون معالجة حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية المعقدة في الوقت نفسه.

وتعالج خطة التنمية المستدامة متطلبات البشرية بأكملها لكي تتمكن من التمتع بحياة كريمة وخالية من الفقر والجوع وعدم المساواة، مع تمكن جميع الرجال والنساء والفتيات والفتيان من تطوير إمكاناتهم الكاملة. وهي تلزمنا جميعا بأن نكون مواطنين عالميين متحلين بالمسؤولية وبرعاية منهم هم أقل حظا وبحماية النظام الإيكولوجي للكوكب واتخاذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ، وهي التزامات تتوقف عليها الحياة كلها. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الخطة تلقت إسهامات قيمة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين، وأيضا من ملايين الأشخاص من جميع أركان العالم، الذين قدموا رؤيتهم لبناء العالم الذي نصبو إليه.

ومن دواعي اعتزاز كينيا وشرفها أنها اضطلعت بدور هام في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتوليها الرئاسة المشتركة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وبتيسيرها المشترك للمفوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتقع الآن على عاتق جميع البلدان المسؤولية عن تنفيذ هذه الخطة العالمية للتنمية. وأنشئت الوسائل ذات الصلة لتحقيق هذا الهدف وأدمجت في أهداف التنمية المستدامة، التي ستكملها نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي أشرت إليه سابقا. وسيكون التنفيذ والمتابعة أمرين أساسيين. ولذلك سنكون بحاجة إلى مشاركة جميع الشركاء لتحقيق النجاح.

ولاستكمال طريقنا الجديد نحو تحقيق التنمية المستدامة، نحن جميعا في كينيا نتطلع إلى عقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقدها في باريس تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

ويظل ذلك المؤتمر حيوي الأهمية ويحتاج زعماء العالم خلاله إلى استحضار الإرادة السياسية للوصول إلى النتيجة المتوقعة التي تمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق دولي جديد بشأن المناخ يسري على جميع البلدان، وذلك بهدف الإبقاء على الاحترار العالمي دون الدرجتين المئويتين. ولذلك، نثني على جهود فرنسا وكل الآخرين في تيسير سعي الأمم المتحدة للتوصل إلى توافق في الرأي في المفاوضات المتعلقة بالمناخ. كما ستواصل كينيا المشاركة بصورة بناءة لضمان التوصل إلى اتفاق عالمي هادف بشأن تغير المناخ يأخذ القضايا التي تؤثر على العالم النامي بعين الاعتبار.

ويسعد كينيا أن تلاحظ أن الجهود الرامية لتكثيف تكاملنا الإقليمي في إطار جماعة شرق أفريقيا ما فتئت تؤتي ثمارها. ولاتزال تلك الجماعة من أسرع هيئات التكامل الإقليمي نمواً، ونأمل أن يستمر ذلك. وستظل الجماعة ملتزمة بتوسيع وتكثيف التعاون بين الدول الشريكة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما فيه مصلحتنا المتبادلة. وعلى مر السنين، وسعت الجماعة عضويتها من ثلاثة شركاء مؤسسين إلى خمسة، إذ تضم الآن أوغندا وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا. وهذا يعني وجود سوق أوسع ذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية كبيرة فضلاً عن آفاق تجديد جماعة شرق أفريقيا وتعزيزها.

لقد أحرز وسجل تقدم كبير في جماعة شرق أفريقيا منذ أنشئ الاتحاد الجمركي لدول شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٥. ويسرنا تحقيق المزيد من التقدم منذ إنشاء السوق المشتركة في عام ٢٠١٠. والبروتوكول الخاص بإقامة الاتحاد النقدي لدول شرق أفريقيا قائم بالفعل وجاري تنفيذه. وما زلنا ملتزمين بالإسراع في العملية الرامية إلى إقامة اتحاد شرق أفريقيا كدليل على عزم شعوب شرق أفريقيا على بناء كتلة اقتصادية وسياسية قوية ومستدامة في شرق أفريقيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باتينيو أروكا (إكوادور).

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة تبشر بفجر جديداً للتنمية العالمية. وعلينا أن

نعمل جماعياً من أجل تجنب عثرات السنوات السبعين الماضية. وعلى سبيل الأولوية، يجب تركيز كل الجهود صوب القضاء على الفقر وتعزيز السلم والأمن المستدامين. ينبغي أن نظل طموحين، ولكن عمليين في نفس الوقت، من أجل إحداث تغيير حقيقي في حياة الفقراء في جميع أنحاء العالم، ولضمان استدامة كوكبنا أيضاً.

ستبقى كينيا ملتزمة بشدة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مستفيدين في ذلك من تجربتنا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، ستظل كينيا تولي اهتماماً خاصاً للقضايا الأساسية للتنمية المستدامة المتبقية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشركاء العالميين من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب دعم المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، الأمر الذي يظل حيوي الأهمية لتحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة.

ختاماً، أود أن أؤكد للجمعية أن كينيا ستبقى ملتزمة بمواصلة القيام بدورها الحق في المجتمع العالمي، وستظل ركيزة للسلم والأمن في منطقتنا، وداعماً للتعاون الإقليمي والقاري والعالمي من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية والقائد العام لقوات الدفاع في جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أوهورو كينياتا، رئيس الجمهورية والقائد العام لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس سال (تكلم بالفرنسية): تتقدم السنغال، من خلالي، بالتهنئة الحارة للرئيس وتتمنى له كل التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة. ونشكر سلفه الأوغندي على الجهود التي بذلها خلال الدورة السابقة للجمعية.

بعد سبعين عاماً من إنشاء منظمتنا، نسير على خطى الآباء المؤسسين لتجديد إيماننا الجماعي بالمثل العليا للسلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وهذه القيم ترشد المنظمة في أداء مهمتها الأساسية للحفاظ على العالم من ويلات الحرب وتهيئة الظروف الضرورية لصون العدالة وتعزيز التقدم الاجتماعي وضمان مستوى أفضل من العيش في جو من الحرية أفسح.

بعد سبعين عاما من ذلك، أصبحت هذه المهمة أكثر إرهاقاً وازداد عالمنا تعقداً. بعد سبعين عاماً، فإن السلام، وهو ليس مجرد غياب الحرب فحسب، بل هو التنمية والأمن البشري أيضاً، لا يزال مهدداً جراء الفقر المدقع والجوع والمرض وتردي البيئة بشكل لم يسبق له مثيل.

والسنغال يحدوها الأمل في نجاح مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ، واعتماده تعهدات ملزمة للسيطرة على ظاهرة الاحترار العالمي وتعبئة الموارد المالية الكافية ونقل التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة.

إننا نواجه تغييرات أخرى، لأن العالم ما زال يكافح للتغلب على الوجه البشع للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتطرف العنيف. والبشر يُستهدفون ويُنبذون

ويُعتدى عليهم لمجرد لون بشرتهم أو معتقداتهم أو خلفيتهم الاجتماعية فحسب.

يتعرض العمال المهاجرون للتمييز ضدهم واستبعادهم من السياسات العامة، رغم أنهم يساهمون بعرق جبينهم في ازدهار البلد المضيف لهم. ولا يمكن لأي بلد أن يكون غير مبالٍ إزاء مأساة الحرب.

وبوصف السنغال بلداً مضيافاً، فهو يدعو إلى زيادة الانفتاح والسخاء إزاء المهاجرين. هؤلاء أفراد اضطروا إلى ترك بلدانهم سعياً لإنقاذ حياتهم. في الحقيقة، نحن نواجه العديد من المشاكل الملحة. ومع ذلك، لا يزال الوعد بإيجاد عالم أفضل في متناول أيدينا ويمكننا تحقيق ذلك إذا قبلنا بأن هذا عالم تعددي، وأن جميع الثقافات والحضارات متساوية في الكرامة، وأن التغيير هو المحرّك الرئيسي الذي يشكّل مسار التاريخ.

وعلى مر السنين، انضم ١٤٢ بلداً إلى الأعضاء المؤسسين الـ ٥١ للمنظمة. وتُضفي الدول الأعضاء من خلال غنى مساهماتها وتنوع احتياجاتها درجة لا مثيل لها في الشمول على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي فإن العالم في عام ٢٠١٥ ليس نفس العالم عام ١٩٤٥، وإذا أردنا الوفاء بالوعود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فيجب أن نتخلى عن أساليبنا القديمة في القيام بأعمالنا. يقتضي المنطق السليم تغيير رؤيتنا للحاضر والمستقبل. وهذا ما سيضمن أن تبقى منظمتنا وفية لمهمّتها بوصفها المركز الفريد من نوعه الذي تنجح فيه جهودنا التي نبذلها معاً لتحقيق غاية مشتركة.

ومن المنطقي توسيع مجلس الأمن لكفالة أن يجسد هذه الحقائق الجديدة التي نمثلها جميعاً هنا. وتؤكّد السنغال مجدداً، وهي مرشحة هذا العام للحصول على مقعد غير دائم في المجلس، التزامها بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن تمشياً مع توافق آراء إزولويني. ومن المنطقي إصلاح الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية من خلال المزيد من التمثيل العادل للواقع الجديد والمزيد من المرونة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الائتمانات، من أجل وضع حد للتناقض القائم المتمثل في أن الموارد متاحة ولكن لا يمكن الوصول إليها. وفي صناعاتنا التعدينية، فإنه من المنطقي، إلى جانب الشفافية والقوانين والعقود التي هي أكثر عدلاً وإنصافاً، وضع مكافآت وحماية المستثمرين والحفاظ على مصالح الدول والسكان المحليين. ومن المنطقي مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بقوة أكبر والتي تكلف أفريقيا بين ٣٠ و ٦٠ بليون دولار في السنة – وهي خسارة تفوق المساعدة الإنمائية الرسمية. وإذا أريد لأفريقيا أن تحصل على ثمن عادل لمواردها وتستعيد ما يعادل ١٧ في المائة من تلك الأصول التي تم استثمارها بالاحتيال في الخارج، فستتمكن من تسوية كامل ديونها وتمويل احتياجاتها الإنمائية الخاصة بها.

وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يسرني أن أقول إن منطقتنا دون الإقليمية قد تابعت مسيرتها على طريق التقدم. ولا يزال النمو الاقتصادي أعلى من المتوسط العالمي، وديمقراطيتنا تترسّخ على الرغم من كل شيء. كما أننا مصممون على مواصلة الجهود التي نبذلها من أجل السلام والاستقرار. وأؤكد من جديد الالتزام الثابت من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتفاق السلام في مالي، مع احترام الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لهذا البلد، وبالانتقال الناجح في بوركينا فاسو. وأدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصفة خاصة إلى أن يواصل اهتمامه ببوركينا فاسو. كما نؤيد نيجيريا والبلدان الأخرى في كفاحها ضد جماعة بوكو حرام. ونؤيد مؤسسات مستقرة في غينيا – بيساو. وسنواصل أيضاً العمل معاً للقضاء على ما خلّفه فيروس الإيبولا في البلدان المتأثرة. وبصفتي رئيس فريق أوسلو بشأن السياسة الخارجية والصحة العالمية، ستجري السنغال مشاورات خلال هذه الدورة للاستفادة من الدروس المستقاة من هذه الأزمة الصحية.

وبينما نمضي قدماً على طريق السلام، يجب أن نسعى إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عملاً برؤية الدولتين المستقلتين اللتين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. والسلام هو مصلحتنا المشتركة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، فهي مجموعة قيم المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي تتولى السنغال رئاستها حالياً. إن التزامنا بهذه المثل يجعل من السنغال سابع أكبر المساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام من بين ١٢٨ بلداً. فلها ما يزيد على ٦٠٠ ٣ جندي تم نشرهم في ثماني بعثات.

وفي العام الماضي، أنشأ مجلس الأمن ميدالية إحياء لذكرى ابن بلدي، النقيب الراحل امباي دياغني، لتكريم الرجال والنساء الذين أبدوا شجاعة نادرة في خدمة السلام. وبوصفه عضواً في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، قتل النقيب دياغني في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ عندما انفجرت قذيفة بينما كان عائداً من إحدى مهمات الإنقاذ العديدة التي كان يقوم بها في الميدان. كان عمره ٣٦ عاماً فقط ويتأهّب للعودة إلى دياره. وتفخر السنغال وأسرته بأن ذكراه ستُكرّم على هذا النحو. ولدينا قول مأثور في بلدي: وحده الإنسان يمكن أن ينقذ إنساناً، وهذا يزيد من شعورنا بالتضامن والأخوة الإنسانيين. فلتلهم روح النقيب امباي دياغني مسيرتنا المشتركة نحو إقامة عالم أفضل يسوده السلام وأكثر عدلاً وترحيباً للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إبراهيم بوبكر كايتا، رئيس جمهورية مالي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كايتا، رئيس جمهورية مالي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم بوبكر كايتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كايتا (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد المالي، أود أولا أن أتقدم بالتهنئة الحارة إلى الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وما من شك في أن انتخابه في ١٥ حزيران/يونيه لم يكن فقط اعترافا بصفاته كدبلوماسي محنك، بل إشادة ببلده، مملكة الدانمرك، التي تربطه علاقة ممتازة ببلدي، وعلاقة تعاون بكل الطرق الممكنة. وأود أن أؤكد له على أن وفد بلدي في خدمته بكل ما تحويه الكلمة من معنى في جهوده الرامية إلى تحقيق النجاح الكامل للولاية المسندة إليه.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه، أخينا ممثل أوغندا، السيد سام كوتيسا، على تسيير أعمال الدورة السابقة على نحو ممتاز وفعال. وبنفس الروح، أود أن أعرب عن التقدير للسيد بان كي – مون، الأمين العام الثامن، على تفانيه والتزامه الثابت بتحقيق السلام والأمن.

وقبل الخوض في حديثي، أود – كما فعل الآخرون قبلي – أن أحيي ذكرى ضحايا كارثة منى، في المملكة العربية السعودية، من مالي والبلدان الأخرى في المجتمع الإسلامي. وفي هذه الظروف المأساوية، أود بالنيابة عن شعب مالي، أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا، وأتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

أحيانا ما نشهد مصادفات في تاريخ الشعوب والمؤسسات، إحداها تتمثل في رمزية تاريخ اليوم، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لقبول عضوية بلدي، مالي، في الأمم المتحدة،

عملا بالقرار ١٤٩١ (خامس عشر) الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الخامسة عشرة، ولذلك أود أن أعرب عن امتناني العميق لجمهورية تونس وسري لانكا، المعروفة في ذلك الوقت باسم سيلان، بقيادة السيدة سيريمافو باندرانايكة.

وفي الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ حتى اليوم، لم تدخر الحكومات المتعاقبة في مالي جهدا لتحقيق الوصول إلى عالم أفضل، خال من شبح النزاعات والحروب التي يكون الضحايا الرئيسيون فيها هم النساء والأطفال والمسنين، وقد أتيت من مالي وأنا أعي ما أتكلم عنه. وفي سعي حكومة مالي المستمر من أجل السلام، تحت سلطتي، فإنها ما برحت تفضل طريق الحوار على لغة السلاح في الأزمة المتعددة الأبعاد التي نحن بصدد حلها. وفي هذا الصدد، ما فتئت حكومة مالي تمتثل إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقرارات والتوصيات الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز.

وكجزء من تلك الدينامية، أخذت زمام المبادرة بمشاركة حكومة بلدي في المفاوضات بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة، بدعم من الوساطة الدولية، بما في ذلك من ممثلي الأمم المتحدة، تحت رعاية الجزائر، التي يسعدني أن أشيد هنا بالتزام الرئيس الجزائري شخصيا، شقيقنا السيد عبد العزيز بوتفليقة. وبعد ثمانية أشهر من النقاش مع أشقائنا الذين حملوا السلاح في الشمال، يسرني بصفة خاصة أن أقدم اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد كان التوصل إلى اتفاق عن طريق عملية الجزائر صعبا، ولكنه قد تم. وعلى الرغم من أن الاتفاق ليس دواء شافيا، ولا يخلو من المشاكل، فإنه يتيح لنا إطارا عاما يمكن أن نعمل من خلاله على تحقيق سلام دائم ومستدام.

ويعد اتفاق السلام هذا الذي تم التوصل إليه بتوافق في الآراء – الذي يمكن أن يشكل إطارا عاما لكل الأطراف في مالي في كل جوانب الحياة – هو الأول في تاريخ مالي. ويمثل ميثاقا اجتماعيا جديدا بالنسبة لمالي والماليين، والتزاما جماعيا جديدا بتحقيق السلام والوئام في بلدنا. وقد أحكم الاتفاق لم شمل أبناء مالي إلى الأبد. وهذا نتيجة إرادة جميع الأطراف المالية، والتزام جميع الأطراف المعنية بالوصول إلى المرحلة التي وصلنا إليها الآن، وهي تنفيذ الاتفاق. وبالنسبة لنا فإنه تسوية متوازنة تأخذ في الاعتبار جميع شواغلنا الأساسية والمشروعة، بما في ذلك المسائل المتصلة بسلامة مالي الإقليمية وسيادتها الوطنية والتنمية المتوازنة في كل منطقة من مناطق البلد. وهذا هو الأهم بالنسبة لنا وهو ما يمنحنا إياه الاتفاق ويضمنه لنا.

وأود أيضا أن أعرب لجميع الحاضرين هنا اليوم عن التزام بلدي، وأن أتقدم بالشكر للجميع على مساعدتهم، فقد وقف القليل من البلدان في السنوات الأخيرة عند الطرف المتلقي لهذه المساعدات كما فعلت مالي في هذه المرحلة من إعادة الإعمار الوطني. ولذلك لن نرجع إلى الوراء. فلدينا اتفاق، وقد أنشأنا الآن إطار تنفيذه – اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق – الذي وُضع فور توقيع الاتفاق، وبدأ العمل به بالفعل. وقد اتخذنا تدابير لبناء الثقة فيما بين جميع مواطنينا ولنؤكد لهم على دعمنا الثابت لإرساء السلام وبناء مالي الجديدة. فبدون السلام، لا يمكن أن ننجح. وقد انتخبنا شعب مالي – على الرغم من الأزمة الخطيرة التي عانينا منها – من أجل إعادة بناء بلدنا على وجه التحديد.

كما أود أن أقول إن شعب مالي يأمل في تلقي الدعم في هذه المرحلة من تنفيذ اتفاق السلام. ويعد تنفيذ اتفاق السلام عملا دقيقا ويحتاج إلى الدعم. ولهذا السبب حددنا موعدا لعقد مؤتمر في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لجمع الأموال لتنمية مالي. وبإذن الله، سوف نعقد المؤتمر، ونأمل أن يحضره العديد من أصدقائنا الموجودين هنا اليوم الذين ساعدونا كثيرا.

وقد وضعت حكومة مالي من جانبها خطة عمل شاملة لتنفيذ الاتفاق وخطة طوارئ للفترة الانتقالية وقدمتهما إلى لجنة

المتابعة. وأود أن أشدد على أن لجنة المتابعة قد رحبت بشدة بذلك النهج. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التوقيع على الاتفاق ليس غاية في حد ذاته وإنما يتطلب أن نوحد جميع جهودنا لتنفيذه، وهذا يشكل تحديا رئيسيا يمكن أن نتخطاه بإذن الله.

وتؤكد حكومة مالي دعوتها جميع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق، فضلاً عن المجتمع الدولي، إلى مضافرة جهودها وتجميع معلوماتها لطرد عدونا المشترك، وهو الجماعات الإرهابية وجهاديو المخدرات، الذين لا يسعون سوى إلى إشباع شهيتهم الإجرامية بوسائل الترويع والإرهاب، من منطقة الساحل والتراب الوطني المالي.

وإنني أرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧(٢٠١٥)، الذي جدَّد للمرة الثالثة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أحيِّي عملها المتميز المنجَز حتى الآن. وإنني أؤكد للبعثة دعمي ومساعدتي لنجاح مهمتنا المشتركة. وفي السياق نفسه، أود أن أعرب عن امتنان حكومة مالي على الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، التي ضمَّت الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا،النيجر، نيجيريا وتشاد. ولا أظن أنني أغفلت أحداً.

وأرحب أيضاً بدور فرنسا ومساهمتها الحاسمة في مالي، وبجميع التضحيات التي قُدِّمت في هذا الصدد. وأرحب كذلك بدور الولايات المتحدة الأمريكية الهام بالقدر ذاته في العملية السلمية. ولجميع البلدان الصديقة والمنظمات الشريكة الدولية التي أعربت عن التضامن مع مالي، بإرسالها إلينا أبناءها وخبراءها للدفاع عن القيم التي تشكل أساس إنسانيتنا، أجدد هنا آيات الشكر الصادق من الشعب المالي. وأنحني احتراماً – بورع شديد – لذكرى جميع الضحايا، المدنيين والعسكريين، الماليين أو الأجانب، الذين سقطوا في ميدان الشرف في مالي، دفاعاً عن الكرامة الإنسانية، الحرية والديمقراطية.

وأوجِّه التحية والشكر إلى اليونسكو، بقيادة صديقتنا إرينا بوكوفا، على العمل المتميز الذي أنجزته للحفاظ على التراث الثقافي في مدينتنا المجيدة المغلقة، تمبكتو. والمصير الذي عانته الأضرحة، والذي أودعه برابرة العصر الحديث في الذاكرة الجماعية معلومٌ تماماً. فما رأيناه يحدث في تدمر حدث من قبل في مالي، إلى جانب الإرهاب الذي بدأت بمعالجته المحكمة الجنائية الدولية. وإننا نرحب بقرار تلك المحكمة مؤخراً بشأن هذه الجريمة الجديدة.

وحين وقَّع ممثلو ٥٠ بلداً ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، وحين بدأ نفاذه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، لم تكن دول عديدة هنا اليوم قد نالت الاستقلال بعد. ونحن سعداء بأنَّ الأمم المتحدة الآن، بعد ٧٠ عاماً، تضم ١٩٣ عضواً، كلهم ملتزمون بالحفاظ على مُثُل سان فرانسيسكو، المستندة إلى الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإنَّ وفد جمهورية مالي، التي أتشرف بقيادتها، سعيد بمقرر الجمعية العامة المناسب للغاية، جعْل موضوع المناقشة المفتوحة ”الأمم المتحدة في عامها الـ ٧٠– التزاماً جديداً بالعمل“.

إنَّ هذا الموضوع، الذي يتسم اختياره بأهمية مثبَتة، سيتيح بلا ريب لجميع قادة العالم ومحبِّي السلام والحرية والعدالة، إجراء تقييم موضوعي للتقدم الذي أحرزته المنظمة والنظر في المستقبل بعين ثاقبة مدرَّبة على الصعوبات التي وُوجِهت في الماضي، ولا سيما في المجالات التي تَمَّت فيها دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لمجابهة التحديات الحالية والمستقبلية.

وفي هذه المرحلة من التقييم، نرحب بالتقدم الهام المحرَز في تنفيذ بنود الفصل السادس من الميثاق بشأن التسوية السلمية للنزاعات من خلال التفاوض، والوساطة، والمصالحة،

والتحكيم والتسوية القضائية، التي أفضت جميعها إلى حماية السلم في العالم وإدارته وصونه وتوطيده. ونرحب أيضاً بالتقدم البارز المحرز في عمليات إنهاء الاستعمار، نزع السلاح وتعزيز حقوق الإنسان. وفي الحقيقة، إننا نقدِّر القيمة الحقيقية لبناء اتفاقات بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق، ولا سيما بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ومع أنَّ هذه النجاحات تُظهِر الأهمية المستمرة لبعض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يتعيَّن علينا الإقرار بأن تنفيذه كان ممكناً بفضل الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وفعالية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بمن في ذلك حفظة السلام، الذين يعملون بلا كلل، وفقاً للفصل السابع من الميثاق، سعياً إلى عالم أفضل. وأود أن أعرب لهم جميعاً عن الامتنان العميق من حكومة مالي وشعبها.

وفي عالَم متغير باستمرار، ينبغي للأمم المتحدة مواكبة التحديات الجديدة. وجزء من الدينامية الأخيرة سيكون تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بعنوان ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، التي اعتمدناها مؤخراً (القرار ١/٧٠).

وخير مثال على بلد من منطقة الساحل هو بلدي مالي، الذي عانى وطأة آثار تغير المناخ، بسبب هشاشة نظامه الإيكولوجي الطبيعي. فتراكم الرمال، جفاف نهر النيجر وتدهور التربة والغطاء النباتي مع عواقب غير متوقعة، هي توضيحات رئيسية لما كان علينا أن نواجهه. لذا، فإنَّ حكومة مالي وشعبها يأملان بقوة لنتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستُعقَد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، أن تفضي إلى إبرام اتفاق مُلزم قانونياً لحماية ما يبقى من بيئتنا.

وبالإضافة إلى هذا التحدي الكبير، هناك حاجة إلى تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية وتمويل التنمية. ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقِد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، يبعث الأمل على صعيد حشد المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالانسجام مع توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨.

وبصفة مالي بلداً نامياً غير ساحلي، ومن بين أقل البلدان نمواً، فإنها ترحب بتخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة المثقَلة بالديون، وتُحيِّي البلدان التي حققت أو حتى تجاوزت العتبة المستهدَفة بتخصيصها جانباً ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي للمعونة العامة. فهذا موضع ترحيب حقاً. وفي هذا الصدد، أؤكد مجدداً من هذه المنصة تقدير حكومة بلدي لجميع المانحين الأسخياء، الذين كانوا مستعدين في بروكسل، في أيار/مايو ٢٠١٣، أن يلتزموا بالتعافي الاقتصادي لمالي، عبْر تعهُّدات بلغ مجموعها ٣،٥ بلايين يورو. وبهدف التعبئة الفعالة للمبالغ التي تمَّ التعهد بها، أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع البلدان التي لم تفِ بالتزاماتها إلى أن تفعل ذلك، لأنَّ المسافة بين التعهُّد وتنفيذه بعيدة أحياناً.

وعلى صعيد مصادر التمويل المبتكَر، تدعم حكومة مالي وتشجع بقوة مبادرة UNITLIFE المستندة إلى المبدأ البسيط المتمثل في تخصيص جزء ضئيل من الثروة الهائلة الناجمة عن استخدام واستغلال الموارد الاستخراجية في أفريقيا لمكافحة سوء التغذية، بغية أن تستجيب عولمة التضامن لعولمة الاقتصاد. ومن خلال هذه المبادرة، تخطط حكومة مالي لجمع نسبة مئوية من عائدات التعدين، وبخاصة الذهب، لأغراض استثمار الأموال في مكافحة سوء التغذية في بلداننا، لأنّ ذلك يُطلِق الفرص للمستقبل، إذ إنَّ سوء التغذية يؤثر على فئاتنا الأكثر ضعفاً، بما يشمل الفئة التي ستبني المستقبل – أي شبابنا – مع جميع الأضرار التي يمكن أن تسبِّبها، ولا سيما داء الفدامة، الذي ينبغي ألاَّ يتمنَّى أحد الإصابة به، حين نكون بحاجة إلى موارد بشرية مؤهلة تفي بالغرض.

ويتعلق أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم بالهجرة الدولية، تلك الظاهرة التي يمكن أن يُعزى نموها الذي ينذر بالخطر إلى الفقر والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان – ويؤسفني أن أقول – واستخفاف الجهات الفاعلة في عالم الجريمة المنظمة، حيث إن الإجرام موجود بالتأكيد. ونحن نرى عشرات الآلاف من الأشخاص الساعين إلى الهجرة بطريقة غير قانونية والذين يفارقون الحياة في رمال الصحراء وفي أعماق المحيط، ولا سيما في البحر الأبيض المتوسط.

ويعتمد النهج الشامل الذي يقترحه وفد مالي على تكثيف الحوار بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل إيجاد حلول مناسبة قادرة على الربط بين متطلبات تحقيق الأمن والتنمية واحترام الكرامة الإنسانية والتضامن، التي هي في الواقع حزمة متكاملة. وإذا حققنا ذلك، ستتم الهجرة بطريقة إنسانية ومنظمة، مما يعود بالنفع على المهاجرين وبلدان المنشأ والمقصد.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن الأمم المتحدة الآن بحاجة إلى تعزيز ما لديها من أدوات وآليات بهدف تهيئة استجابة حقيقية للتهديدات الجديدة المتمثلة في الإرهاب العنيف والاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققناها في مجال السلام والأمن، من المؤسف أن الساحة الدولية لا تزال تتسم بتزايد العنف الذي ترتكبه أو تدبر له الجماعات الإرهابية والجهاديون الذين يمولون أنشطتهم بالمخدرات مثل جماعة ”أنصار الدين“ و ”حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا“ وتنظيم ”المرابطون“ وتنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ وتنظيم ”القاعدة“ وحركة ”الشباب“ وجماعة ”بوكو حرام“ التي تعرف الآن باسم ”الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا“.

ومن الواضح أن سد الفجوة القائمة بين التحديات الأمنية ومبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر لا يحتمل التأجيل. وينبغي ألا ننسى أن هذه المبادئ وُضعت قبل ٦٠ عاما. وأود من على هذا المنبر أن أؤكد من جديد دعم مالي النشط لأي مبادرة لإصلاح هيكل حفظ السلام من خلال مراعاة هذا الواقع الجديد، حيث إنه ما من بلد يمكنه اليوم أن يتجاهل حقيقة أن الإرهاب أصبح يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتؤيد مالي جميع مبادرات السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما أي مبادرة من شأنها أن تمكن شعوب المنطقة، خاصة الشعب الفلسطيني، من التمتع في النهاية بالسلام الدائم والعادل من خلال الحل القائم على وجود دولتين، والذي اعتمد قبل مدة طويلة وينبغي أن يتحقق في نهاية المطاف.

كما ترحب حكومة مالي باستعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وأثني على الجهود التي بذلها الرئيس باراك أوباما والرئيس راؤول كاسترو روس، فضلا عن البابا فرانسيس، وعلى شجاعتهم وواقعيتهم السياسية. فالبابا فرانسيس رجل سلام وطيب القلب، على النحو الذي اتضح يوم الجمعة الماضي عندما خاطب دول العالم من على هذا المنبر ذاته (انظر A/70/PV.3). وقد قام بدور هام جدا في تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وإنني أشيد به على ذلك.

من الواضح أن هناك المزيد من العمل الذي يجب على المنظمة القيام به. وإن لم تكن موجودة، لكان إنشاؤها ضروريا بلا شك. ويمثل إصلاح مجلس الأمن موضوعا رئيسيا آخر للمناقشة. ومن المؤكد أن إصلاح مجلس الأمن يشكل واحدا من الأهداف الشاملة في دورتنا السبعين. وتؤيد مالي الموقف الأفريقي الموحد، على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وسنواصل التشاور مع مجموعات إقليمية أخرى من أجل إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لتصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال قارة أفريقيا تتعرض له حيث أنها محرومة من التمثيل الدائم في مجلس الأمن وتعاني من نقص التمثيل في فئة العضوية غير الدائمة. وهذا غير عادي وليس صوابا في حالة قارة بهذه الأهمية، إنها قارة المستقبل، كما يعلم العالم أجمع جيدا.

وينبغي أيضا أن يشمل إصلاح الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية من أجل جعل المؤسسات المالية الدولية أكثر قدرة على مساعدة دول الجنوب لمواجهة تحديات التخلف. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه نداء عاجلا إلى الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمجتمع الدولي لمواصلة الحوار البناء الذي كان جاريا منذ عام ٢٠٠٩ بلا كلل حتى نتمكن من إصلاح الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وفي الواقع، تشكل التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و ٢٧و ٦١ و ١٠٩من ميثاق الأمم المتحدة، والتي دخلت حيز النفاذ بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٨، دليلا كافيا على أن إصلاح الأمم المتحدة أبعد ما يكون عن إطلاق العنان لكل الشرور والرزايا.

ولذلك، يجب أن نشرع في الإصلاح بشجاعة وحسن نية. وفي الواقع، سيتيح الإصلاح لهيئات صنع القرار في المنظمة أن تجسد توازنها الجغرافي وتحسن ظروف العمل، بما في ذلك العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وستكتسب الأمم المتحدة بعد إصلاحها مصداقية في أعين الرأي العام العالمي وستتمتع قراراتها بفرصة أكبر للقبول والتنفيذ.

وفي الختام، أؤكد مجددا على الالتزام الكامل من جانب شعب مالي بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رافاييل كورّيا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

اصطحب السيد رافاييل كورّيا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رافاييل كورّيا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوريا (تكلم بالإسبانية): نؤيد بحماس اقتراح الزميل والصديق العزيز، الرئيس لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس كوستاريكا، بضرورة أن يكون الأمين العام القادم امرأة. فمنطقتنا هي موطن نساء نموذجيات من أمثال ميشيل باتشيليت، وكريستينا فرناندیس، وديلما روسيف، وماريا إما ميهيا فيليس، وأليسيا بارسينا إيبارا وأخريات.

إنه لعمل بطولي أن يجلس أعضاء الجمعية هنا بعد أن استمعوا إلى ١٨ متكلما في هذا الصباح و ١٦ متكلما بعد الظهر، أي ما مجموعه ٣٤ متكلما، ونحن متأخرون ساعتين. وأنا أشكر موظفي الأمم المتحدة على قيامهم بعمل أكثر بكثير مما يمليه عليهم الواجب، ولكني أرى أنه قد حان الوقت لتغيير منهجيتنا لأن هذا أمر بلا مغزى. وهذه ثالث جلسة أحضرها. والساعة 21/30 وأنا المتكلم رقم ٣٤. وإن لم أتمكن من مس وجدان المشاركين في غضون الثلاث الدقائق القادمة، فسيتعين علي أن أغير مقعدي، حيث أن الحاضرين سيقفون ببساطة ويغادرون المكان.

لذا أشكر الجميع على حضورهم هنا. كان يمكن أن تكون الأمور أسوأ من ذلك. يمكن أن يكون إيفو موراليس آيما المتكلم المقبل. أتقدم إليه بتحياتي الحارة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ من رماد الحرب العالمية الثانية لصون السلم والأمن الدوليين. بعد المعاناة من محرقة اليهود، كنا نظن أن السلام

يعني غياب الحرب فحسب، ولكن في القرن الحادي والعشرين، وبعد مرور ٧٠ عاماً، فالسلام ينبغي أن يعني في المقام الأول الوجود – وجود العدالة ووجود الكرامة ووجود التنمية. فكما قال غاندي، ”الفقر هو أسوأ شكل من أشكال العنف“. أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقتنا قارة للسلام، ولكن البذخ المفرط لقلة تتعايش مع أسوء أشكال الفقر هو انتهاك يومي لكرامة الإنسان. فالسلام بدون العدالة لا يعدو كونه تهدئة للأوضاع.

لايزال ١٦٤ مليون شخص يعيشون في فقر في أمريكا اللاتينية، منهم ٦٨ مليون شخص يعيشون في الفقر المدقع، في انتظار العدالة والحرية والديمقراطية الحقيقية – لا الديمقراطية التي تقتصر على إجراء انتخابات دورية. إن التغلب على الفقر أكبر واجب أخلاقي لكوكبنا، لأن الفقر اليوم، للمرة الأولى في تاريخ البشرية، ليس ثمرة ندرة الموارد أو العوامل الطبيعية ولكنه نتيجة الأنظمة الظالمة والاقصائية التي هي نتاج لهياكل السلطة الملتوية. فقبل قرنين، قال الفيلسوف الفرنسي الليبرالي فردريك باستيا الكثير عندما ندد بحقيقة أنه،

> ”عندما يصبح النهب أسلوبا للحياة لمجموعة من الرجال في المجتمع، فإنهم بمرور الوقت يهيئون لأنفسهم نظاما قانونيا يسمح به وقانونا أخلاقيا يمجده“.

لندع أولئك الذين يريدون سرقة هذه المفاهيم السامية كالحرية يفهمون أنه لا حرية بدون العدالة. وهذا ليس كل شيء. في المناطق التي ينتشر فيها هذا النوع من عدم المساواة القائم في أمريكا اللاتينية، لن نحقق الحرية الحقيقية إلا عن طريق السعي إلى إقامة العدالة. ولذلك، فإننا يجب ألا نرضى بالأهداف البسيطة، كما فعلنا مع الأهداف الإنمائية للألفية. فالمنظور الذي يستند إلى مجرد الحدود الدنيا يضفي الشرعية على واقعنا الحالي، الذي يضع المستفيد في مركز أدنى فيما يتعلق بالآخرين، ولا يحاول معالجة المسافات أو علاقات القوة بين الأفراد والمجتمعات.

وكما قال الأمين العام بان كي – مون صباح اليوم، ”هدفنا ليس إبقاء الناس على قيد الحياة فحسب، بل منحهم حياة“ (A/70/PV.13) – حياة كريمة وكاملة مع ظروف مساوية لتلك التي يتمتع بها كل إنسان آخر. ونعتقد أن أهداف خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ الـ ١٧ (القرار رقم ١/٧٠) تقترب من ذلك الطموح. فالأهداف المشتركة التي نقترحها ليست الحدود الدنيا للحياة ولكن الحدود الاجتماعية القصوى – (سوماك كاوساي) أو رفاه أجدادنا، التي تمثل وسيلة للعيش بكرامة، وتلبي الاحتياجات الأساسية ولكن في وئام مع النفس، مع إخواننا البشر ومع الثقافات المختلفة، وكذلك مع الطبيعة.

ولكن كما قلنا أمس في هذه القاعة نفسها، إن عدم وجود هدف محدد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشأن حرية التنقل لهو إغفال يدعو إلى الأسف الشديد. فإذا عززنا من جهة حرية انتقال البضائع بحثا عن الحد الأقصى للربح، وفي الوقت نفسه، من الناحية الأخرى، جرمنا حرية تنقل الأشخاص بحثا عن عمل لائق، سيكون لدينا ببساطة تناقض غير أخلاقي غير مقبول ولا يمكن تحمله من الناحية الأخلاقية. إنه من التناقضات الكبرى لعولمة الليبرالية الجديدة، التي لا تسعى إلى إنشاء مجتمعات عالمية بل أسواق عالمية فحسب، وتوجد فقط لاستفادة رأس المال لا البشر. إن الحل ليس المزيد من الحدود ولكن التضامن والإنسانية، فضلا عن تهيئة الظروف للازدهار والسلام، الأمر الذي يعمل على إزالة الحافز للهجرة.

ولكن هناك أنباء عظيمة. إذ تضع أهداف التنمية المستدامة، كما يشير اسمها، تركيزا بشكل رئيسي على العناية بكوكبنا. وبصفة عامة، كانت هناك أوجه تحسن في كفاءة العملية الإنتاجية، بما في ذلك خفض كثافة الطاقة العالمية. وبعبارة أخرى، كمية الطاقة اللازمة لوحدة واحدة من الإنتاج سجلت انخفاضا بنسبة ١,٢ في المائة بين عامي ١٩٧١ و ٢٠٠٩. ولكن بالرغم من التقدم التكنولوجي

وإزالة الطابع المادي للاقتصاد، يوجد استهلاك أكبر من أي وقت مضى للطاقة العالمية. وتضاعفت الانبعاثات بمعدل ٣,٦ في ٥٠ عاما، الأمر الذي يترجم إلى نمو في المتوسط السنوي بمقدار ٢,٦ في المائة. وإذا استمر هذا الاتجاه، خلال ٢٨ سنة ستتضاعف الانبعاثات الحالية. وتشير الأدلة إلى تناسب استهلاك الطاقة وتوليد الانبعاثات بشكل مباشر مع مستويات الدخل، الذي يتيح زيادة الاستهلاك عن كفاءة الاستخدام. ينتج عن أحد السكان في بلد غني انبعاثات كربون تزيد ٣٨ مرة عن انبعاثات الكربون التي ينتجها شخص يعيش في بلد فقير، كل ذلك يؤدي إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

وبطبيعة الحال، هناك أيضا الآثار البيئية المرتبطة بالفقر، مثل تآكل التربة وغياب حسن معالجة النفايات الصلبة، من بين أمور أخرى. وثمة مشكلة أخرى هي الفجوة في كفاءة استخدام الطاقة بين البلدان الغنية والفقيرة التي لا تزال عميقة ولا تزال تنمو مع مرور الوقت، وقد زادت بمقدار ٤ إلى ٥ بين عام ١٩٧١ وعام ٢٠١٠. ويتوقف التغلب على تلك الفجوات على الحصول على المعرفة والعلم والتكنولوجيا. وهنا أيضا، ثمة تفاوت كبير بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. تقدم البلدان الغنية ١ ٣٦٠ ٠٠٠ من براءات الاختراع كل سنة، في حين أن جميع البلدان الفقيرة مجتمعة تقدم فقط ٩ ١٧٠ من براءات الاختراع.

ولا تنعكس أوجه عدم المساواة العالمية في توزيع الانبعاثات فحسب، بل في تأثير الاحترار العالمي وتغير المناخ. فبلدان مثل إكوادور تسهم بأقل من ١ في المائة من مجموع انبعاثات الكربون، ولكنها تعاني من آثار تغير المناخ. على سبيل المثال، البطريق الوحيد الذي يعيش على خط الاستواء مباشرة – المعروف ببطريق الغالاباغوس – يتعرض للخطر بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه البحرية السطحية. وبالتالي فإنه من الأهمية الحيوية بمكان التحرك صوب إصدار إعلان عالمي بشأن حقوق الطبيعة. ينبغي أن يكون الحق العالمي الرئيسي للطبيعة هو استمرار وجودها، ولكن لا بد لها أيضا أن تتمكن من الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لمجتمعاتنا لتمكينها من مواصلة العيش وفقا لرفاه العيش. ينبغي أن تكون تلك فكرة أساسية لتجنب بعض أشكال الأصولية.

وليس الإنسان هو الكائن الحي الوحيد المهم في الطبيعة بالرغم من أنه لا يزال أكثرها أهمية.

مع ذلك، وبالرغم من المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، فضلا عن الدور الذي تؤديه زيادة الوصول إلى المعرفة والعلم والتكنولوجيا، فإن من المفارقات أنه لا يزال هناك تقسيما جديدا ومجحفا للعمل في الوقت الراهن.فالبلدان الغنية تنتج معارف تحرص على خصخصتها، في حين تنتج الكثير من البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل منافع بيئية تُستهلك مجانا. فالمعرفة بوجه عام سلعة يمكن الوصول إليها مجانا، وبعبارة أخرى، لا مجال للاستبعاد فيها من الناحية التقنية أو أن تصبح مكلفة جدا.لكن ولتجنب إمكانية الحصول عليها مجانا، أي لخصخصة تلك السلعة، فقد أنشئت الحواجز المؤسسية، ممثلة في حقوق الملكية الفكرية.

وتنتج بلدان حوض الأمازون أيضا سلعا يتم الحصول عليها مجانا، وهي في هذه الحالة المنافع البيئية التي تنظم المناخ العالمي والتي بدونها تصبح الحياة على كوكب الأرض أكثر سوءا. وبالرغم من ذلك لا تدفع أكثر البلدان المسببة للتلوث البيئي على الصعيد العالمي شيئا مقابل استهلاك تلك المنافع والخدمات البيئية.وقد يعتقد البعض أحيانا أن إنتاج المنافع البيئية خال من التكلفة.لكنه في واقع الأمر قد يكون باهظ التكلفة، ليس من حيث التكاليف المباشرة فحسب، بل أيضا ما نحن بصدد مواصلة التخلي عن هذه المنافع البيئية: أي تكلفة الفرص البديلة. وبهذه المناسبة، يطالب الكثيرون اليوم بأنه ينبغي ألا تستغل موارد النفط في منطقة الأمازون دون ذكر أي أساس أخلاقي

لذلك الادعاء.غير أن ذلك ينطوي على تكلفة كبيرة من حيث الحرمان من الحصول على الدخل، وأن كل يوم يمر هناك طفل يحرم من الذهاب إلى المدرسة، وتحرم المجتمعات المحلية من الحصول على مياه الشرب المأمونة أو يتوفى الأشخاص بسبب أمراض يمكن تجنبها تماما، علاوة على الإصابة بأمراض البؤس الحقيقية.وإذا ما تلقينا تعويضا عن استهلاك منافعنا البيئية، فإننا لن نكون بحاجة إلى المساعدات في تمويل التنمية.

وتمثّل الحماية فكرة أساسية أخرى أيضا في أي مناقشة بشأن الاستدامة.ولن تكون هذه الحماية ممكنة في البلدان الفقيرة أو في البلدان ذات الكثافة السكانية الفقيرة، ما لم تسهم بشكل واضح ومباشر في تحسين مستويات معيشة السكان. وكما قال البابا فرانسيس في منشوره الدوري ”المجد لك“: دائما ما يصبح النهج الإيكولوجي نهجا اجتماعيا.فالوصول إلى العلم والتكنولوجيا أمر هام بالنسبة للبلدان الفقيرة في كفاحها ضد تغير المناخ والفقر.وكما ذكر رئيس باراغواي، هوراسيو مانويل كارتيس هارا، قبل لحظات، فإن من المهم الإعلان عن تكنولوجيات قادرة على التخفيف من آثار تغير المناخ وما يترتب عنها من آثار على المنافع العامة العالمية، فضلا عن كفالة الوصول إليها مجانا.

إن هذا التقسيم الدولي للعمل ليس سوى مفارقة تامة. فالسلع التي يمكن الحصول عليها مجانا ينبغي أن تظل بعيدا عن المنافسة من حيث الاستهلاك، وينبغي ألا تكون ذات تكلفة هامشية في حال استهلاكها بواسطة أشخاص إضافيين.وعليه، كلما ازداد عدد الأشخاص المستهلكين لتلك السلعة كلما كان ذلك أفضل.وتلك هي سمة المعارف والعلوم والتكنولوجيا. وكما قال جورج برنارد شو محقا ذات مرة: إن كانت لديك تفاحة ولديّ أنا تفاحة أيضا، ثم تبادلنا هاتين التفاحتين فيما بيننا، فسيكون لدى كل واحد منا تفاحة واحدة.ولكن إن كانت لديك فكرة ولديّ أنا فكرة أخرى ثم تبادلنا معا هاتين الفكرتين، فسيكون لدى كل واحد منا فكرتان.

وعلى النقيض من ذلك، حين تصبح سلعة ما نادرة أو يلحق بها الدمار تدريجيا في سياق استهلاكها – كما هو الحال بالنسبة للمنافع البيئية – فحينئذ ينبغي فرض القيود على الاستهلاك تجنبا لما أسماه غاريت هاردين بمأساة المشاعات.فلماذا لا نفعل ما هو بديهي؟ بل لماذا يحدث على النقيض من ذلك تماما؟ وذلك ليس مشكلة تقنية وإنما مشكلة سياسية.وليس هذا التقسيم الدولي الجديد المجحف للعمل سوى منطق شائه لخصخصة المنافع وتعميم الخسائر على الجميع.ولا شيء يبرر هذا النهج سوى القوة.ولك أن تتصور للحظة واحدة أن الحالة قد انعكست: أي أن البلدان الغنية هي المنتجة للمنافع والخدمات البيئية في حين أن البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل هي المسببة للتلوث. فهل ثمة شك في أنها ستكون قد غزتنا حتى الآن لكي تطالبنا بتقديم تعويضات منصفة لها عن ذلك التلوث؟ وهذا اختلاف مثير للانتباه، غير أنه لا يمكن السيطرة على مشكلة تغير المناخ إلا بتوفر المزيد من العدالة، أي العدالة البيئية في هذه الحالة. وللأسف، وكما قال ثراسيماكوس قبل ما يربو على ٢٠٠٠ عام في حواراته مع سقراط فالعدالة ليست سوى امتياز للأقوى.

وسنجتمع في باريس في نهاية العام ٢٠١٥ في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.وإذا فشلنا في ذلك الاجتماع و لم نتوصل إلى اتفاقات ملزمة بشأن حماية الكوكب الوحيد الذي نعيش فيه فربما يكون ذلك بداية الطريق نحو موت الحضارة.لكن وفيما لو حققنا نجاحا، فسوف نحتفل بالمؤتمر الثاني والعشرين بإصدار بيان بيئي كتب مخطوطته للمرة الأولى القديس فرانسيس الأسيزي في عام ١٢٢٥والذي أعرب عن امتنانه لأشقائه الهواء والسماء، والسحب، والسماء الصافية وجميع الأوقات.

ويحدو إكوادور الأمل وهي تتطلع إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.ونأمل أن تؤدي تلك العملية إلى رفع الحصار وإغلاق القاعدة الحربية

في غوانتانامو.ولن يكون ذلك تنازل عن أي سلطة بل انتصار للعدالة ولكرامة الشعب الكوبي.وقد شعرتُ بالحزن حين استمعت إلى قول الرئيس أوباما أنه قد اقترح إنهاء تلك السنوات الـ ٥٠ من الحظر المفروض ليس لكونه انتهاكا للقانون الدولي ولحقوق الشعب الكوبي ولحقوق الإنسان، وإنما لأنه لم يكن فاعلا فحسب.وليس ثمة تنازل عن ذلك: ما دمنا نتكلم عن تحقيق العدالة وصون كرامة الشعب الكوبي بعد ٥٠ عاما من المقاومة البطولية.

ولن تقبل شعوبنا مرة أخرى أبدا التدخل أو فرض الوصاية عليها من أحد .فقد ترسخت في ذاكرتنا انتهاكات وعنف الماضي، على الرغم من أن المطلوب منا نسيان ذلك والتطلع نحو المستقبل فحسب.وتؤيد إكوادور الأرجنتين في حقها السيادي على جزر مالفيناس، كونها من المخلفات الشائنة وغير المقبولة تماما لممارسات الاستعمار في القرن العشرين.ونحن نعترف بدولة فلسطين.وينبغي أن تكون دولة عضوا في المنظمة، وأن تتمتع بكامل العضوية داخل حدودها لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وتأمل إكوادور في تحقيق السلام في كولومبيا وسنقدم لها الدعم في ذلك المسعى.

وتعرب إكوادور أيضا عن تضامنها مع الشعب السوري، نظرا لكونه ضحية نزاع ألحق الدمار بالأسر والمنافع والأشخاص.وقد تجاهلت بعض الدول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية، ما أدى إلى تصاعد العنف.ونأمل في استعادة السلام للشعب السوري، ونكرر التأكيد أنه وحده من يقرر مستقبله.

وتعرب إكوادور عن تقديرها العميق لعلاقاتها مع أفريقيا، ومن المتوقع أن تستضيف مؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية في أيار/مايو ٢٠١٦، الذي دُعِيت إليه جميع البلدان في كلتا المنطقتين.وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ سنستضيف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الذي يعقد مرة واحدة كل ٢٠ عاما. ويتوقع صياغة مشروع الخطة الحضرية الجديدة في ذلك الاجتماع. ونحن على إيمان راسخ بالحق في المدن الشاملة للجميع وذات النمو الحضري المستدام.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدين مرة أخرى أمام العالم، الكارثة البيئية التي كانت أسوأ من الانسكاب النفطي لشركة برتيش بتروليوم في خليج المكسيك في عام ٢٠١٠ بـ ٨٥ ضعفا، وأسوأ من الانسكاب النفطي لشركة إكسون فالديز قبالة سواحل ألاسكا في عام ١٩٨٩ بـ ١٨ ضعفا. وأشير هنا إلى التلوث الذي خلفته شركة تكساكو النفطية، التي واصلت عملياتها في منطقة الأمازون الإكوادورية حتى عام ١٩٩٢ ثم اشترتها شركة نفط شيفرون متعددة الجنسيات في عام ٢٠٠١. وقبل ٢٠ عاما تقريبا، رفعت مجتمعات الشعوب الأصلية لمنطقة الأمازون التي تضررت من التلوث، دعوى قضائية ضد شركة شيفرون، ثالث أكبر الشركات في الولايات المتحدة. وهي قضية مدنية خاصة صرفة، قضية تحالف دفاع الأمازون ضد شيفرون – تكساكو.

وقد أمضت شركة شيفرون العقد الماضي تكافح من أجل عدم إجراء المحاكمة في نيويورك، التي يقع فيها مقر الشركة، مفضلة أن يتم الفصل فيها في مكان ارتكاب المخالفة المزعومة، مقاطعة سوكومبيوس بإكوادور. ومع ذلك، عندما خسرت شركة شيفرون القضية وأُلزمت بدفع مبلغ كبير، أمضت ١٠ سنوات تعمل على تقويض سمعة نفس المحاكم التي كانت تدافع عنها بحماس عندما اعتقدت أنها قد تتمكن من شرائها، في الوقت الذي أنفقت فيه مئات الملايين من الدولارات في حملة عالمية لتشويه سمعة إكوادور.

يجب على الشركات عبر الوطنية وقف انتهاكاتها ضد دول وشعوب الجنوب. وتدعو إكوادور الدول الأعضاء إلى المشاركة في صياغة معاهدة ملزمة لمعاقبة الشركات عبر الوطنية عند انتهاكها لحقوق الإنسان أو تلويث البيئة.

وندعو الحاضرين إلى زيارة إكوادور ليروا بأعينهم مئات الأحواض التي خلفتها شركة تكساكو، وليلمسوابأنفسهم النفايات النفطية المتروكة بعد مرور ٢٠ عاما على مغادرة الشركة النفطية للبلد. وهذا هي اليد القذرة لشركة شيفرون.

وفي مواجهة غطرسة شيفرون – تكساكو، وبلايين دولاراتها وعار هذه الشركة الفاسدة والمفسدة، سترد إكوادور بالكفاح بأشد الأسلحة المخترعة فتكا على الإطلاق وهي: الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رافاييل كورِّيا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد إيفو مورالیس أيْما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطُحب السيد إيفو مورالیس أيْما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد إيفو مورالیس أيْما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مورالیس أيما (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا أن أكون هنا، باسم الشعب البوليفي، كي نعبر عن شعورنا والتكلم عن خبراتنا وأعمالنا حتى الآن. وكما ذكر الجميع، نحن هنا بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد تأسست المنظمة من أجل السعي إلى السلام بعد الحربين العالميتين. أرى أن من المهم إجراء تقييم متعمق من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بعد مرور ٧٠ عاما على وجود الأمم المتحدة. ما الذي حققته؟ وفي نظر الناس فإن الحروب وعمليات الغزو لا تزال مستمرة حتى بعد ٧٠ سنة من وجود الأمم المتحدة. ما هو السبب في تلك الحروب وعمليات الغزو التي تجري في عدة قارات؟ أنها بسبب طموحات بعض البلدان والدول، والسياسات التي تعمل على تركيز رأس المال في أيدي قلة وفي بعض البلدان فقط، التي تدار من قبل الأقلية، إلى جانب الشركات عبر الوطنية. لذا، أرى أن الأمم المتحدة، وبعد ٧٠ سنة على تأسيسها، لم تف بإهدافها المتعلقة بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في العالم.

لقد استمعنا صباح اليوم إلى بيانات مختلفة. وكنا جميعا، بدءا من الرئيس أوباما (انظر A/70/PV.13)، ثم الرؤساء الآخرين من القارات الأخرى، نسعى إلى السلام. ولكنني أود أن أقول للجميع هنا، ولجميع شعوب العالم، إنه لن يكون هناك سلام بدون عدالة الاجتماعية. وتمت، في عدة قارات، إدانة الإرهاب والجماعات المتمردة المسلحة – الجماعات التي لم يتمكن البعض قط من فهم مطالبها. ولا تستطيع بعض الدول أبدا فهم الكيفية التي يمكن بها حل تلك المشاكل. واستمعت أيضا إلى بيانات تدان فيها الحركات الاجتماعية وتخلط بينها وبين الحركات الإرهابية. وأنا جئت من حركات اجتماعية ومن حركة الشعوب الأصلية. ومن يأتي منا من الحركات الاجتماعية ليس إرهابيا، بل يسهم في السلام الاجتماعي مع نتائج محققة، فضلا عن المساواة والكرامة والعدالة.

كما أود أن أقول لمن تزعم لواء الرأسمالية على مدى ٧٠ عاما، إن الرأسمالية قد أخفقت. إنها نموذج فاشل، لأنه، كما قال العديدون هذا الصباح، لم تجلب للبشرية سوى الأزمات الإنسانية

والمالية والغذائية وأزمات الطاقة. والقاسم المشترك بين مختلف البيانات هو أن ما يقارب من نصف سكان العالم سيجوعون وأن البلايين التي لا يمكن حصرها من الأموال يجري تخصيصها لتدمير أمنا الأرض – أو كوكب الأرض، كما تسمى في الغرب. وقد قال البعض أننا نحتاج إلى مبلغ ١٠٠ بليون دولار من أجل التصدي للاحترار العالمي والحد منه. وهل حدث أن تساءل أحد ما عن حجم الأموال التي تنفق لتدمير كوكب الأرض، وكم من البلايين الكثيرة جدا التي تنفق على غزو البلدان؟

لقد استمعت باهتمام إلى كلمات أخي الأمين العام بان كي – مون،وهو يعرب عن يأسه لما يمر به الشعبان الليبي والسوري. ما هو سبب معاناتهما؟

وينبغي ألا ننسى أن حكومة الولايات المتحدة أطاحت بالقذافي. وقد اعتبره هذا الصباح طاغية: وكان هدف التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي هو استهداف الطاغية، الرئيس في ذلك الوقت. ولكن القذافي لم يكن في الحقيقة الهدف المحدد. كان الهدف نفط ليبيا. وأطلب من الأعضاء أن يتساءلوا لمن النفط في ليبيا. للشعب الليبي أو للدولة الليبية؟ أم هو في الواقع لبعض الشركات عبر الوطنية الأوروبية والأمريكية؟ تخيلوا: استخدموا ذرائع واهية للتدخل، والآن بعد أن تمزق الشعب الليبي الفقير، لم يعد الأمر يهمهم، فالموارد الطبيعية والاقتصادية الآن في أيدي الشركات عبر الوطنية. إنها الرأسمالية.

يمكنني أن أتكلم عن العديد من البلدان التي تمت السيطرة عليها قبل ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، ناهيك عن الحالة في سوريا وغيرها من البلدان. ولهذا فإننا على اقتناع بأن الرأسمالية ليست الحل للحياة، ولا حتى للبشرية. وهذا هو الفرق العميق بيننا.

يتكلم بعض الرؤساء أحيانا بأنصاف الحقائق هنا؛ ولا يقولون حقيقة ما يحدث في العالم. في حين قد يعتقد البعض أنهم سيعيشون على نحو أفضل، فإنهم لن يتمكنوا من حل المشاكل الاجتماعية والمسائل الإنسانية بتلك السياسة. فالعيش الكريم، كما يقول شقيقنا رئيس إكوادور، هو أصل مبدأ الاشتراكية المستندة إلى المجتمع المحلي؛ في حين أن العيش بشكل أفضل هو أصل الرأسمالية. هناك فرق عميق بين المبدأين. بالعيش الكريم أقصد العيش في تضامن وتكامل، لا في تضامن مع سائر البشر فحسب، بل في انسجام مع أمنا الأرض. فبالنسبة لنا في الحركات الاجتماعية، لا سيما حركة الشعوب الأصلية، يتعلق الأمر بأمنا الأرض. ونحن مقتنعون بأن الإنسان لن يكون بوسعه العيش بدون أمنا الأرض، وأن أمنا الأرض لن تكون أفضل بدون البشر.

هناك أمر قد لا يفهمه الكثيرون، ولكني أود أن أقوله. في إطار ذلك الأسلوب للحياة، لا يمكن أن تخضع الخدمات الأساسية للأعمال التجارية الخاصة. يأتي ذلك من واقع خبرتنا الكبيرة. تم تخصيص الخدمات الأساسية في بوليفيا ذات مرة، بما في ذلك المياه والطاقة والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقررنا من خلال دستورنا أن الخدمات الأساسية هي حقوق للإنسان ولا يمكن أبدأ أن تكون من الأعمال التجارية الخاصة. لأننا نتكلم عن المياه، وهي الحياة.

وفيما يتعلق أيضا بالعيش الكريم، نحن على اقتناع بأن الموارد الطبيعية لا يمكن أبدا أن تكون للأجانب أو الشركات عبر الوطنية. وأود أن أعلق من واقع تجربتي الخاصة. بعد تولي السلطة، استمعنا إلى أصوات قوية من أبناء شعبي والقوى الاجتماعية في بوليفيا. أممنا في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ في ذكرى تكريم العمال، صناعات الوقود الأحفوري وقمنا باسترداد مواردنا الطبيعية. وخلال الحملة قلنا إنه لا يمكن أن يكون هناك لا سادة أو ملاك، بل مجرد شركاء. وسأعطي مثالا في ذلك الصدد. قبل تولينا السلطة، لم يبلغ الدخل من إيجارات النفط إلا ٣٠٠ مليون دولار. منذ تغيير القانون المتعلق بالمواد الهيدروكربونية وتأميمنا للصناعة، ارتفع الدخل إلى ٥,٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٤. تصوروا حجم الأموال المسروقة منا في بوليفيا في ظل السيطرة الإمبريالية ونموذج الليبرالية الجديدة.

فقد ارتفع الدخل من ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وبالنسبة لبلد من ١٠ ملايين نسمة، تكتسي تلك الموارد الاقتصادية أهمية بالغة للحرية الاقتصادية. ولهذا نحن على اقتناع بأن الموارد الطبيعية هي ملك للشعب وينبغي أن تكون تحت إدارة الدولة. تلك هي تجربتنا وهكذا حررنا أنفسنا اقتصاديا. نحن لا نؤمن بالرأسمالية. لماذا يقومون بتدخلات في البلدان الأخرى؟ إنهم يريدون السيطرة على الموارد الطبيعية حتى يواصلوا تركيز رأس المال في أيدي قلة.

ثانيا، أود أيضا أن أقول إننا سنواجه مسؤولية جسيمة في كانون الأول/ديسمبر في باريس تتعلق بالبيئة. فبصفتنا رؤساء، على الأقل كما أرى الأمر، سيكون من الأهمية بمكان أن نأخذ معنا مقترحات من شعوبنا. فبعد التشاور مع إخواني وأخواتي في بوليفيا، سنأخذ معنا سياسات ومشاريع وبرامج تهدف إلى تطهير أمنا الأرض ومعالجتها. إن لم نضطلع بالمسؤولية عن إنقاذ أمنا الأرض، ستحاسبنا الأجيال المقبلة.

أود أن أذكر تجربة شخصية أخرى، واعتذر عن الحديث عن نفسي. حينما أسافر إلى المناطق الريفية في بلدي، لم يعد إخواننا وأخواتنا يستطيعون تحديد الفصل. اتصل بي صديق من المناطق المدارية الواحدة أو الثانية صباحا ذات يوم وسألني عما أفعل. قلت له إنني في السرير، وطرحت عليه السؤال نفسه. قال لي إنه سيغادر المترل للذهاب إلى النهر لأنه لا يستطيع النوم من حرارة الجو، وبالطبع ما زالوا بدون مرافق للاستحمام. ستذهب الأسرة برمتها إلى النهر في تلك الساعة لحماية أنفسهم من ارتفاع درجة الحرارة. والزيادة الحالية في درجة الحرارة العالمية أقل من ١ درجة مئوية؛ ماذا سيحدث إن ارتفعت درجات الحرارة درجتين مئويتين؟ لقد توقع بعض الخبراء بأنه، إن لم نوقف الاحترار العالمي، يمكن أن ترتفع درجة الحرارة بحلول عام ٢٠٣٠ ٤ أو ٥ درجات مئوية. أشعر أن الأجيال المقبلة ستصبح معادية للإمبريالية ومناهضة للرأسمالية لأن ذلك هو إرث الرأسمالية. إن البلدان الشمالية تقول لنا الآن تقول إنه ينبغي لنا حرس الغابات لهم. لكننا لن نحرس لهم الغابات، وينبغي لهم عدم تحويل التزاماتهم ومسؤولياتهم لنا في البلدان النامية.

وبالتالي، تلك مسؤولية أخرى تقع علينا. يجب أن نذهب إلى باريس بوعي للمسؤولية عن إيجاد سبيل لإنقاذ أمنا الأرض. أدعو المشاركين إلى حضور الحدث الدولي للحركة الاجتماعية على الصعيد العالمي الذي سيعقد في بوليفيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى تقديم مقترحات شعوبهم وأفكارهم. يجب ألا نخضع لمبادرات الإمبراطورية الأمريكية أو الشركات المتعددة الجنسيات. ليس الآن وقت اتباع سياسات الأجانب.

استمعت اليوم إلى بيانين مختلفين للغاية ومثيرين للاهتمام: بيان من الرئيس أوباما والآخر أدلى به رئيس الصين. ماذا قال الرئيس أوباما عن توفير الأمن لبلده ولحلفائه؟ ماذا قال عن مكافحة الإرهاب؟ قال إنه سيشن الحروب ويقدم التدخلات. وماذا عرض رئيس الصين؟ عرض تقديم المساعدة والتعاون. تلك الدولة ليست دولة توسعية.

وأود أن أثني على الحركات الاجتماعية. تؤدّي حركاتنا إلى الوحدة والتكامل من أجل التحرير، لا إلى سياسات الغزو لأغراض الهيمنة. إن بيننا اختلافات عميقة. ونرحب بكلمات الرئيس الصيني، الذي قدم لنا مرة أخرى المساعدة والتعاون. ونحن ننوه بريادة بلده. ومن خلال وسائط الإعلام، علمنا أيضاً أن الولايات المتحدة غارقة في ديونها للصين. ولكن تلك مشكلة البلدين. ويحدوني الأمل في ألا تكون الصحافة كاذبة. ولكن الولايات المتحدة لا تزال تهدد بالتدخل كوسيلة للهيمنة على شعوب العالم.

ثمة مناقشات جارية. فقد تحدّث البعض في هذا الصباح عن الديمقراطية. وأود أن أقول إن هناك نوعين من الديمقراطية.

هناك ديمقراطية الشعوب وديمقراطية الشركات عبر الوطنية. وديمقراطية الشعوب تنطوي على الحركات الاجتماعية التي تسمح للناس بتنظيم أنفسهم. ولكن على ماذا تنطوي ديمقراطية الحراك الاجتماعي؟ إننا ليس لدينا مجرد ديمقراطية نيابية وتشاركية. فمن خلال تجربتي، أولاً كزعيم نقابي والآن بصفتي رئيساً، كنا دائماً نتخذ القرارات بالاشتراك مع القادة. وكانت هناك دائماً اختلافات: فبعض القطاعات أكثر طموحاً من غيرها، وبعض طلباتها يمكن أن تكون غير قابلة للتحقيق أو غير مرغوب فيها على السواء. ولكن الشعب يعي ذلك. ويتم تقرير السياسات واقتراح البرامج بطريقة مشتركة. وتقع المسؤولية علينا في كيفية تلبية الطلبات وتنفيذ المقترحات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نوع آخر من الديمقراطية، التي يُفترض أنها نيابية، ينتهي التصويت في يوم الانتخابات. ولكن من الذي يحكم حينها؟ فلنكن صادقين. ليس الرئيس أوباما هو الذي يحكم، ولكن المصرفيون ورجال الأعمال والشركات عبر الوطنية هم الذين يحكمون. فأي ديمقراطية هذه؟ يخدعون الناس ليصوتوا ثم لا يحكمون. سمعت مرشحاً يقول في وسائط الإعلام إنه من مموّلي الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء: ”أنا أعطيهم الأوامر“. تلك ليست ديمقراطية؛ إنها رأسمالية. تواجه البشرية مشاكل خطيرة. ولهذا السبب، نحن على اقتناع بأننا إذا أردنا إنهاء الفقر فعلينا وضع حد للنظام الرأسمالي. ولا يوجد سبيل آخر.

وعلاوة على ذلك، فإنني على يقين أيضاً بأن الألفية الجديدة ينبغي أن تكون ألفية الشعوب لا ألفية الهرميات أو المَلَكيات. ومع ذلك، فإنني أحترم حقوقهم. فإذا كان النظام الملكي هو اختيارهم، فنحن نحترم ذلك. ولكن لا يمكن تصدير المَلَكية من أوروبا إلى أمريكا اللاتينية. ولا بد من وضع حد لذلك. فهذا ليس وقت حكم الأقليات، ناهيكم عن الأقليات المالية الموجودة اليوم. ولهذا السبب، فإن من واجبنا العمل معاً على مكافحة المشاكل التي نواجهها. وفي حين أنه قد لا يكون هناك انقلابات واستيلاء على السلطة من قبل العسكريين بعد مرور ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، فإن لدينا الآن انقلابات ناعمة وتجسساً وإيقافاً لطائرات الرؤساء. إنني لا أفهم هذا العصر. فالآن هناك قواعد عسكرية. ولهذا، بصراحة، لا أؤيد هذه السياسات.

إنني لا أعرف درجة اليقين أو التصميم في كلامهم عندما قالوا ذلك، ولكن المحتجزين بسبب معارضتهم في الماضي أعربوا عن مفهوم أن الأفكار لا يمكن أن تُسجن. ونحن نرى الكثير جدا من الإرهابيين والمجرمين والرؤساء الفاسدين الذين ينتهكون حقوق الإنسان – وبعد أن يقتلوا ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ أو ٧٠ شخصاً – يأتون إلى الولايات المتحدة. وإذا كنا نكافح الإرهاب والجريمة وتجار المخدرات، فلماذا لا يتم طرد تجار المخدرات والإرهابيين والسياسيين الفاسدين أولئك الذين انتهكوا حقوق الإنسان من الولايات المتحدة ومحاكمتهم في بلدانهم؟ لا يسعني فهم كيف أصبحت الولايات المتحدة مقبرة للفاسدين والمجرمين، ولكن هذا ما حدث. وتتساءل بعض السلطات والحكومات عن السبب في أنها لا تتفق مع الإمبريالية والرأسمالية.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لمعالجة مسألة الهجرة الخطيرة، التي لم أسمع الرؤساء الآخرين يذكرونها. إنه يتم تجريم المهاجرين وترحيلهم. وأتكلم بصفتي أحد سكان ”آبيا يالا“، القارة التي ننتمي إليها والتي تُدعى أمريكا. لقد غزانا الأوروبيون قبل ٥٠٠ سنة. فهل قام أجدادي بتجريم أولئك الذين غزونا؟ ولكنهم وضعوا سياسات للقضاء على الشعوب الأصلية. ونهبوا مواردنا الطبيعية. ومع ذلك، لم يتم قط وضع أحكام أو برامج لطردهم. ويغادر اليوم بعض إخواننا أمريكا اللاتينية إلى أوروبا أو إلى الولايات المتحدة للعمل، ويجدون أنفسهم عرضة للتجريم والاضطهاد.

للأموال ملاذاتها الضريبية في ظل الرأسمالية، في حين يعاني بنو البشر من الفقر الجهنمي ويتم طرد المهاجرين. ولذلك،

نقترح العمل معاً لإيجاد مواطنة عالمية. إن لدينا جميعاً الحق في العيش أينما نشاء في العالم. والعولمة ينبغي ألا تكون مجرد مسألة تجارة ومال، ولكنها يجب أن تكون للبشر كافة في جميع أنحاء العالم. ولا ينبغي أبداً طرد إخواننا المهاجرين. ولا تُرحّل بوليفيا من جانبها أي شخص. ولم تعد شركاتنا الآن هي السيدة أو المالكة، فهي الآن تقدّم خدمات لا أكثر في بلدنا.

والمسألة الهامة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات هي إرث آخر خلفته الرأسمالية. وقد وضعنا إطار وطنيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات وبالتعاون مع عدة بلدان في أمريكا الجنوبية، أضفينا الطابع الإقليمي على هذا الجهد أيضاً. ومن المهم جداً أن نكون على بينة من إحصاءات الأمم المتحدة. إن المصالح الجغرافية السياسية وحدها هي التي توجه الاتجار بالمخدرات. انظروا إلى إحصاءات الأمم المتحدة. انظروا إلى إحصاءات بلدان أمريكا الجنوبية وتلك المتعلقة بالقارات الأخرى. ما هي نتائج إقامة القواعد العسكرية واستثمار عدة بلايين من الدولارات؟ لا شيء. وبدلاً من ذلك، تزايد الاتجار بالمخدرات. وبعد أن وضعنا إطارا وطنيا حقيقيا، صرنا الآن أفضل حالاً في بوليفيا من دون القواعد العسكرية ومن دون الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات أو الموارد الاقتصادية التي ينبغي للولايات المتحدة أن تقدمها كجزء من المسؤولية المشتركة. وأنا لا أطلب مثل هذه المساعدة، ولكننا نرحب بمساهمة أوروبا غير المشروطة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ونحن نرى نتائج مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وأود أن أؤكد مجدداً أننا بوصفنا بلداناً تحكمها حكومات معادية للإمبريالية، نُتهم بعدم الامتثال لأنظمة معينة وبأننا من المتجرين بالمخدرات، في حين أن البلدان المناصرة للإمبريالية وتلك المناصرة للرأسمالية، والتي تزايد فيها الاتجار بالمخدرات، تتم تهنئتها على ما تبذله من جهود.

يا له من هراء! أنا لا أشكو، ولكن أود ببساطة أن يلقي الأعضاء نظرة على إحصاءات الأمم المتحدة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. لحسن الطالع، فقد أدركت البلدان الأخرى بالفعل النتائج التي حققناها في بوليفيا، ونحن نتناقش الآن بشأن نموذج مكافحة الاتجار بالمخدرات في بوليفيا. نحن لم نذكر أبداً أن إنتاجنا من الكوكا سيبلغ صفراً، كما أننا لا يمكن أن نخلو من زراعة الكوكا. ولو كانت لدينا تكنولوجيا أكثر تطوراً، كأجهزة الرادار، لكانت النتيجة أفضل كثيراً مما هي عليه الآن. لقد ورثنا من الحكومة السابقة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ هكتار من مزارع الكوكا. وفي هذا العام، وبدون أن يقتل مزارع واحد، لم يعد لدينا سوى ٢٠ ٤٠٠ هكتار، للاستهلاك التقليدي. انظروا إلى إحصاءات الأمم المتحدة وإحصاءات البلدان الأخرى في العالم.

أود أن أشارك العديد من الرؤساء الآخرين في الترحيب بالاتفاق بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. ولكن لدي شيء ما أود أن أتشاطره مع الجميع، وأرجو ألا أرهق الأعضاء. عندما توليت مهامي كرئيس، زرت سفير الولايات المتحدة الأمريكية، حين كان لدينا سفير. وأعطاني تعليمات: ”السيد الرئيس إيفو، لا يجوز أن تكون لكم علاقات دبلوماسية مع كوبا أو فنزويلا أو إيران“. ثم جاءت مجموعة من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة تملي علينا تعليمات: ”السيد الرئيس إيفو، لا يجوز أن تقيموا علاقات مع تلك البلدان الثلاثة.“ ورفضت ذلك، بالطبع. وقلت: ”لو كانت لدينا الموارد الاقتصادية، لكانت لنا سفارات في كل بلد من بلدان العالم. وما من أحد يمكن أن يحدد لي مع من أقيم، أو لا أقيم، علاقات دبلوماسية“. ومنذ ذلك الحين، لم أقبل أبداً تعليمات من الولايات المتحدة تجيز لي، أو لا تجيز، إقامة علاقات دبلوماسية مع كوبا أو إيران. ولكنني الآن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران وكوبا، ونأمل أن تكون لها حتى علاقات مع فنزويلا في القريب العاجل.

وينبغي ألا تنتهي العلاقات الدبلوماسية مع كوبا إلى مجرد تبادل السفراء. فحلمنا الكبير باسم الشعب البوليفي أن تعيد الولايات المتحدة غوانتانامو إلى كوبا وأن يرفع الحصار الاقتصادي نهائياً. نأمل أن تفترن الأقوال التي سمعناها من الرئيس أوباما صباح اليوم بإجراءات لرفع الحصار الاقتصادي.

لقد قال أخي الرئيس كاسترو، عن حق، إنه وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلنا منطقة سلام. ربما لدينا مشكلة صغيرة في كولومبيا مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ولكن، لحسن الطالع، وبفضل دعم كوبا ووساطتها، كان من دواعي سرورنا البالغ أن نسمع عن الاتفاق المبدئي بين القوات المسلحة الثورية والحكومة الكولومبية. وإننا نثني على جهود الرئيس سانتوس كالديرون وما تحلى به من صبر في التوصل إلى ذلك الاتفاق. إلا أنني أريد أن أقول لزملائي الرفاق في القوات المسلحة الثورية أننا خضنا ثورات طوال ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ عاماً بالسلاح والرصاص؛ والثورة تتحقق الآن من خلال صناديق الاقتراع والوعي والنضال الديمقراطي. تلك هي تجربتنا. يمكن تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ليس هنا في القارة هذه فحسب، بل وفي قارات أخرى أيضاً. عندما يكون الحق مع مجموعات أو قطاعات اجتماعية تناضل من أجل كرامة الشعب وسيادته، فإن الشعب يدعم ذلك النضال، ذلك السعي من أجل التحرير. ونرحب مخلصين بذلك الاتفاق.

في قارتنا قضية أخرى، قضية جزر مالفيناس. ومع الاعتذار للأرجنتين، فإن جزر مالفيناس ليست ملكاً للأرجنتين وحدها، بل إنها ملك لأمريكا اللاتينية برمتها. فكيف يمكن السيطرة على جزيرة تقع على مسافة آلاف الكيلومترات، بينما هي قريبة من قارتنا للغاية؟ لا بد من إنهاء تلك المسألة. ويحدونا الأمل في أن يتسنى وضع حد لمثل تلك المشاكل التي لا تزال قائمة عن طريق التفاهم.

لدينا أيضاً مسألة عالقة أخرى، في لاهاي. وإنني أرحب بحضور إخواني من شيلي، الذين يلتقطون لي الصور وينصتون بانتباه. قبل مائة وستة وثلاثين عاماً، وبدون ذنب جناه شعب شيلي، قامت مجموعة من القلة الحاكمة، بدعم من الشركات المتعددة الجنسيات البريطانية، بغزونا لأسباب اقتصادية. ولإنعاش ذاكرة الأعضاء ليس إلا، فقد بدأ الغزو في ١٤ شباط /فبراير ١٨٧٩. وكانت المقاومة الأولى في ٢٣ آذار/مارس، بعد أكثر من شهر من الغزو. وأريد أن أشدد على ذلك: فبعد تعهدات وعروض كثيرة من شيلي، وهو ما أثني عليه، يؤسفني شديد الأسف أن أقول إن شيئاً من ذلك لم يتحقق.

وهذا ما دعانا للجوء إلى محكمة العدل الدولية، لأن بوليفيا بلد مسالم بموجب دستورها. وليست لدينا العقلية التوسعية التي تدفعنا إلى غزو بلدان مجاورة. وهذا هو سبب التماسنا لحكم المحكمة. وللأسف، فإن بعض المسؤولين في شيلي – وليس كلهم – يقولون إنه ليس لديهم قضايا عالقة مع بوليفيا. ومؤخراً، قالت المحكمة إن هناك قضية عالقة في قارتنا وتعتبر نفسها مختصة بحل القضية بين شيلي وبوليفيا. وبكل التواضع والكرامة، ترحب بوليفيا بكون المحكمة قد أقرت بأن ثمة قضية عالقة، وتلك هي أعلى هيئة قضائية في العالم، وأنشأتها الأمم المتحدة.

أريد أن أقول لإخواني في شيلي، وخصوصا الشعب الشيلي، إننا لا نريد أن يكون هناك فائزون أو خاسرون. كل ما نريده حل المسألة من خلال الحوار ولما فيه خير شعبينا. تلك هي رغبتنا الكبرى كبوليفيين. إنها ليست مسألة تأليب أحد ضد الآخر. نحن جارين، أخوين. كيف يمكن أن نظل على خلاف مدى الحياة؟ كل ما نريده هو الوفاء بعرض كان قائماً. إنني أرحب بمساندة الجميع. وأتفهم جيداً التضامن الكبير القائم بشأن تلك المسألة، ليس من جانب الرؤساء السابقين والحكومات والحركات والمؤسسات الاجتماعية

فحسب. كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، أعرب عن تأييده لتلك القضية في حينه، قائلاً: ”حلوا مسألة النفاذ إلى البحر“. ولم يكن البابا فرانسيس وحده من أعرب عن تأييده لذلك، ولكن البابا يوحنا بولس الثاني أيضا. ومن الثابت أن أربعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين وثلاثة من الحائزين على جائزة نوبل للسلام قالوا إن مسألة النفاذ إلى البحر يجب أن تحل. هذا ليس مجرد ادعاء، بل إنه حقنا. عاجلاً أو آجلاً، وتحقيقاً للعدالة، وبدعم من العالم برمته، سوف نسترد سيادتنا على المحيط الهادئ. ونأمل أن يتم ذلك من خلال حوار يتفق عليه، من أجل خير شعوبنا كافة.

أود أن أختتم بياني بالثناء على عمل الأمم المتحدة. وقبل أسبوعين، علمنا من وسائط الإعلام أن السفراء وممثلي الحكومات من جميع أنحاء العالم قد اعتمدوا مبادئ حركة شعوب الأنديز الأصلية وقيمها: لا تسرق، لا تكذب، دع الكسل.

وتلك القيم أخذتها عن أسرتي. وأنا أطبق تلك القيم، بصفتي رئيسا، مثلما يطبقها نائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء. ولذلك تمكّنّا من إحراز التقدم في وقت قليل للغاية. وبوليفيا لم تعد كما كانت من قبل. وقد تولينا السلطة عندما كانت بوليفيا في المرتبة ما قبل الأخيرة في القارة والبلد الأخير في أمريكا الجنوبية. وبفضل نضال الشعب البوليفي، والحركات الاجتماعية لدينا والبرنامج الجاري به العمل الآن، لم يعد يُنظر إلى بوليفيا نظرة سلبية باعتبارها بلدا صغيرا، كما كانت في الماضي. وقد أشرت بإيجاز إلى سياساتنا العامة قبيل لحظات. وينبغي أن تشكل تلك القيم الثلاث معيار الشفافية والحوكمة ذات المصداقية خدمةً لشعوبنا في جميع أنحاء العالم. وباسم حركة الشعوب الأصلية في بوليفيا ومنطقة الأنديز، نعرب عن سعادتنا وامتناننا للأمم المتحدة على تأييدها لتلك القيم.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي وأثني على الجهود المشتركة التي بذلتها الأرجنتين ومجموعة الـ ٧٧ والجمعية العامة، لاعتماد المبادئ المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية وفرض القيود اللازمة على شراهة الصناديق عبر الوطنية وانتهازيتها. وما هذه الصناديق سوى وسيلة أخرى لخنق اقتصادات البلدان ذات السيادة والقضاء عليها، وهو ما نرفضه رفضا قاطعا. وهذا سبيل من السبل للدفاع عن السيادة الاقتصادية للبلدان.

وأخيرا، أشكر البابا فرانسيس على كل ما ورد في رسالته. فقد ربتني أمي تربية كاثوليكية. وللأسف، بسبب أوجه القصور لدى بعض قادة الكنيسة الكاثوليكية، خاب ظني فيها. وبفضل البابا فرانسيس، الأخ الذي يسائل الرأسمالية ولا يخضع لرب المال، فإن روحي المعنوية قد ارتفعت، وأشعر أنني اليوم كاثوليكي على نحو أكبر. ولذلك أود أن أشيد برسالة البابا فرانسيس للسلام. ولدي الآن حقا بابا. وأعلم أن البابا فرانسيس، من خلال الاحتفالات الدينية الجماهيرية، يدعو لنا ويصلي من أجلنا. ولأنه يخاطر بحياته من أجل الحياة ومن أجل السلام، من واجبنا أن ندافع عنه ونساعده. هذا كل ما أطلبه من الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس التنفيذي لأفغانستان.

اصطُحب السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أعرب، بالنيابة عن جمهورية أفغانستان الإسلامية عن خالص تهنئتي للرئيس على انتخابه عن جدارة واستحقاق رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. كما أعرب عن امتناني العميق للأمين العام بان كي - مون على قيادته المقتدرة للمنظمة القيادة في وقت عصيب جدا.

إن حالة العالم اليوم، بعد ٧٠ سنة على تأسيس هذه المنظمة الفريدة، حالة متفاوتة في أفضل الأحوال. وإذ أن ميثاق الأمم المتحدة الذي صيغ حديثا يؤكد على أن مبادئه الرئيسية هي صون السلم والأمن الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية، فإن مجموعة من الأخطار اليوم، معظمها بفعل بني البشر، تشكل تحديات للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتهديدا للأمن، والحقوق الأساسية، والكرامة، ونظام الإيكولوجي، والرعاية الصحية، وقدرة الدول على البقاء، والحوكمة، والتماسك الوطني والمحلي، وحتى الهوية الثقافية والدينية. غير أنها تشكل أيضا تحديا خطيرا للولاية القائمة للأمم المتحدة، ولهيكلها ومواردها والنهج التي تتبعها لمعالجة المسائل العالمية.

وقد حاولت المنظمة كل ما بوسعها مواكبة بيئة متغيرة والتكيف معها، ولكن إذا نظرنا إلى العقود السبعة الماضية، نرى أن أسلافنا بذلوا قصارى جهدهم لمواجهة مجموعة من النزاعات، وسباقات التسلح، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، والصراعات الأيديولوجية، والمنافسات الجغرافية الاستراتيجية. ولكن لم يسبق أبدا أن واجه العالم أو الأمم المتحدة مثل هذا التغير المتسارع، البناء والضار على حد سواء. وهذه التقلبات المفاجئة تزيد من التوقعات والمطالب الفورية بالحلول والأجوبة. وتتطلب هذه المهام الكبيرة، المقترنة بالنمو السكاني، والتنقل غير المسبوق، والترابط وإمكانية الحصول على المعلومات والدراية التكنولوجية، استمرار المفاوضات، ووضع الأطر القانونية، وبناء المهارات الجديدة في مجالي الإدارة والقيادة، ولكنها تشمل أيضا مخاطر كامنة وشواغل أمنية.

وفي نفس الوقت، بينما يتقلص العالم وتتسع القرية الإنسانية، نواجه الجوانب البشعة للعولمة والاعتماد المتبادل. ونرى ظهور مجتمعات الأغنياء والفقراء، والفئات الفرعية، والمجتمعات المحلية المحرومة، والفقر المدقع، والفساد الراقي، والظلم، والقمع، والنزعة الطائفية، والإرهاب، والإجرام، من بين أمور أخرى. وفي مرحلة ما، سيتعين على الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والمتعددة الأطراف الأخرى أن تكون مستعدة للمضي قدما بالخطة وتوفير المنهاج المطلوب لاتخاذ القرارات. ونحث على أن تأخذ الإصلاحات المقبلة في الحسبان احتياجات عصرنا وأن تتيح المرونة ونهج المسار السريع لإدارة المشاكل فيما يتعلق بالأعمال الجارية.

واسمحوا لي أن أركز على حالة بلدي كمثال رئيسي دولة في مرحلة انتقالية، وكبلد عرضة لمخاطر وتهديدات متعددة في طليعة كفاحنا ضد الإرهاب والتطرف الدوليين. إن أفغانستان تعاني، وشعبها يطالب بحلول عملية ودائمة ويمكن التحقق منها. وما زال وجود ملاجئ الإرهابيين وشبكات دعمهم في باكستان يتسبب في المشاكل داخل أفغانستان. وقد حُددت شبكة حقاني باعتبارها المذنب الرئيسي. وينبغي تفكيكها، كما كنا نطالب بذلك في الماضي.

إن مطالبنا مشروعة، إذ لا يزال أبناء شعبنا يعانون على أيدي العناصر الإرهابية التي تعبر الحدود إلى أفغانستان ويسقط مواطنونا ضحية لها دون تمييز. من الضروري معالجة هذه المسألة على أساس ثنائي مع التيسير من جانب الشركاء الدوليين الموثوقين. ومن الأمثلة على ذلك، قام خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، مئات المتشددين، وبعضهم من المقاتلين

الأجانب، بتنظيم هجمات في مقاطعة قندوز، حيث يدور قتال ضار. وفي اليوم السابق، قتل أكثر من ١٠ متفرجين في ملعب رياضي، وجرح كثيرون آخرون في باكتيكا عندما تم تفجير قنبلة.

تلك المحاولات سوف تفشل في إخضاعنا، كما فشلت في مناسبات أخرى خلال السنوات القليلة الماضية. وفي سياق أوسع، ما برحت أفغانستان ضحية للمنظمات الإرهابية والمتطرفين المتسمين بالعنف، بما في ذلك الخلايا على شاكلة داعش التي تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لها. وثمة حقيقة أخرى واضحة لجميع الأفغان، هي، أنه لولا منظومة الدعم الخارجي، إمكانية الحصول على الأسلحة والذخائر، وتوفر مناطق الراحة والمستشفيات والتمويل والتدريب، كجزء من استراتيجية التواطؤ مع عناصر قوية في جوارنا، لكانت حرب العصابات منخفضة الحدة هذه تاريخا الآن.

ندعو باكستان إلى الوفاء بما تعهدت به لنا قيادتها قبل بضعة أشهر عندما وافقت على أن تشن حملة على الكيانات الإرهابية المعروفة، أي، أعداء أفغانستان. لقد اتفقنا على إحداث تغيير نموذجي في علاقاتنا وانخراطنا إزاء محادثات السلام مع حركة الطالبان. اختلفت الأحداث بعد نكشاف أن زعيم الطالبان مات منذ أكثر من عامين وأن ما كان يحدث كان خدعة. يمكن أن يكون لفقدان الثقة عواقب لا يمكن تداركها على جميع الأطراف. يجب أن نتعلم من ذلك.

نحتفل بمرور سنة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة أن أفغانستان قد قطعت أشواطا هامة في العام الماضي. وبفضل السخاء المثالي من جانب أصدقائنا، لا يمكن الاستهانة بالتقدم المحرز في أفغانستان على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. لقد نجحنا في إعطاء الأولوية لاحتياجات أكثر الفئات ضعفا وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص الحصول على التعليم للبنين والبنات وتحسين نوعية الرعاية الصحية. وقد ارتفع العمر المتوقع في المتوسط ٢٠ سنة منذ عام ٢٠٠١، إذ يعيش الأفغان أكثر بكثير من ٤٠ سنة من العمر التي كانت ذات يوم هي القاعدة. والتحسينات في صحة الأم والطفل جديرة بالملاحظة بشكل خاص، كما يتضح من الزيادة بنسبة ٥٤ في المائة في عدد المواليد والانخفاض بنسبة ٦٢ في المائة في معدل وفيات الرضع.

وبفضل تركيز الحكومة على المساواة بين الجنسين والإنصاف وتكافؤ الفرص جرى أيضا تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وخلال انتخابات عام ٢٠١٤، كان ٣٥ في المائة من الناخبين من الإناث. وتشغل النساء حاليا ١١ في المائة من مناصب القضاة، فيما يجري تدريب ٢٠ في المائة آخريات. وعلاوة على ذلك، نعمل أيضا على تعزيز القوانين واللوائح التي تتناول التعذيب، ونتخذ التدابير اللازمة لمنع الأفراد المتورطين في أي شكل من أشكال التعذيب ومقاضاتهم، بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

نحن نتقدم بخالص الشكر إلى المجتمع الدولي على ما قدمه من دعم مثالي وعلى السخاء والصبر اللذين منحنا إياهما دون كلل بوصفنا دولة مزقتها الحرب. وأود أن أذكر بصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجتمع المانحين بأسره على دماء جنودهم وتضحيات العاملين المدنيين وخبراتهم وما قدموه من تشجيع.

وكما ذكر آنفا، فإن المسائل الأمنية المتصاعدة في الآونة الأخيرة أدت إلى بطء وتيرة بناء الدولة والتقدم بصورة عامة. لكن قوات أمننا الوطني، من خلال ما تتحلى به من وطنية وقدرة على الصمود، أبدت استعدادها لمواجهة التحديات التي تشكلها حركة الطالبان وما يرتبط بها من جماعات إرهابية ومتطرفة عنيفة. وعلاوة على ذلك، فقد منحت والرئيس غني الأولوية لبرنامج إصلاح شامل للقضاء على الفساد في مجتمعنا ومؤسساتنا وتعزيز الشفافية والفعالية على جميع مستويات

الحكومة والهيئات القضائية وعلى الصعيدين الوطني والمحلي. ويتعلق أحد العناصر الهامة في برنامجنا للإصلاح بالتغييرات اللازمة في عمل مؤسساتنا الانتخابية من أجل تعزيز مصداقية وسلامة الانتخابات في المستقبل. وفي هذا الصدد، قدمت لجنة الإصلاح مؤخرا مجموعة شاملة من التوصيات ونعتزم اتخاذ الخطوات الملائمة لتنفيذها. ونحن على ثقة بأن هذه الجهود ستقطع شوطا طويلا على طريق توطيد الديمقراطية القائمة على المشاركة في بلدنا.

وبالإضافة إلى التحديات الأمنية، فإن خطر التجارة غير المشروعة في المخدرات في أفغانستان يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد والمجتمع. غير أن لدينا خطة عمل شاملة جديدة لمكافحة اقتصاد المخدرات على نحو أكثر فعالية. ونقدر مساهمات الجهات المانحة، ولا سيما المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن مصممون على تحقيق الهدف الذي مدته ١٠ سنوات للقضاء على المخدرات بشكل نهائي.

يشكل التعاون الإقليمي بشأن مشكلة المخدرات ركيزة أساسية أخرى من ركائز استراتيجيتنا. وإلى جانب التعاون في مجال مكافحة المخدرات، فإن حكومة الوحدة ملتزمة بتعزيز المشاركة الإقليمية وبناء علاقات بناءة على أساس الصيغ المفيدة لجميع الأطراف، وتحويل أفغانستان إلى مركز اتصال في مجالات الطاقة والتجارة والمرور العابر والنقل وخطوط الأنابيب والألياف الضوئية. لقد وافق مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي عقد في كابل، مؤخرا على العمل على إيجاد السبل لتطوير وتعزيز الشراكات من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين في أفغانستان وفي جميع أنحاء المنطقة. بدأت قصص النجاح تتشكل بالفعل، من قبيل مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا ومشروع خط الأنابيب عبر أفغانستان ومشروع تحويل أفغانستان إلى جسر بري يربط بين الصين والهند عبر جنوب آسيا وآسيا الوسطى وبين الشرق الأوسط وأوروبا.

لدى حكومتي إرادة سياسية قوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بدعم المجتمع الدولي، فيما ننفذ ما تبقى من أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أضم صوت أفغانستان تأييدا لإصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر شمولا وتمثيلا وشفافية. وشأننا شأن معظم الدول الأعضاء، نتفق في الرأي على أن مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى إصلاحات شاملة لكي يواجه على نحو أفضل تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتؤيد حكومة بلدي حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونعيد تأكيد موقفنا الثابت المتمثل في أن الحل القائم على وجود دولتين يوفر أفضل ضمان لحل طويل الأجل ومستدام للنزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن أشد الإدانة للأعمال الرهيبة ضد الإنسانية التي ترتكبها جميع الأطراف في سورية، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وما يزال شعبا سوريا والعراق يعانيان. وبوصفهما بلدين دمرتهما الحرب فإننا نشعر بآلامهما وما تعرضا له من سلب وصدمات نفسية. وأدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة والفورية لتيسير الوصول إلى حل سياسي عن طريق المحادثات.

ونتطلع إلى استمرار وقوف الأمم المتحدة إلى جانبنا في السنوات المقبلة ونحن نواصل السير نحو عقد التحول. وإذ نمضي قدما، فإننا نتوقع إعادة تنظيم استراتيجي لدور الدعم الذي يضطلع به المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ونرحب في ذلك الصدد، بنتائج عمل لجنة الاستعراض الثلاثي الرامي إلى تحديد المبادئ التوجيهية لعمل الأمم المتحدة المستقبلي في أفغانستان.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي الثابت بتعزيز المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأننا سنحقق، باستمرار الدعم المقدم من أسرة الأمم الممثلة في هذه المنظمة النبيلة، هدفنا المشترك المتمثل في بناء أمة تنعم بالسلام والاستقرار والرخاء وتصبح عاملا حافزا للأمن والازدهار في منطقتنا وما حولها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئيس التنفيذي لأفغانستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٥٠.